محمد نبيه الجبان
مجاز في الحقوق
دبلوم في الحقوق العامة

# حرية الفكر
# والمناقشة

رسالة حقوقية باشراف
الدكتور فؤاد شباط

سمحت كلية الحقوق في الجامعة السورية بطبعها بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٤

١٩٥٣ / ١٩٥٤

الاهـــــــداء ...

الى الذين يدركون معنى هذه الحريـة ويحملون مشعلها ...

الى الذين ضحوا بانفسـهم في سـبيل عقائدهـم الصـحيحة ...

الى كل من يرى في الحرية نبراسا يشع على الامة فيزيدها نورا وضياء ...

اقـدم رسـالتي هـذه

- (( نبيـه )) -

## — (( مخطـط البحـث )) —

١ — الاهـداء •

٢ — المقـدمـة •

٣ — الفصـل الاول : كلمة في حرية الفرد بصـورة عامـة •

لمحة تاريخية ، نشوء الحكومات الديموقراطية ، الاحوال التي يجـوز فيها التعرض لحرية الفرد •

الشؤون التي لايجوز فيها التعرض لحرية الفرد •

نزعة المجتمع قديما وحديثا للتدخل في شؤون الافراد خاصها قبـل عامها •

ان هذه النزعة مؤيدة بكل مايقع في العالم من التطورات •

٤ — الفصـل الثاني : الفكـر الحر واعـداؤه •

٥ — الفصـل الثالث : حرية الفكـر والمناقشـة •

الحجج التي تبرر حرية الفكر ، الاعتراضات على هذه الحجج والرد على هذه الاعتراضات •

احتماء بعض العقائد بظل المنفعة تهربا من المناقشة في صحتها •

امثلة على ماتقدم •

ان اطلاق المناقشة ليس دواء حاسما لآفات التشيع •

ان آراء البشر لا تحوى كل منها الا جزءا من الحقيقة •

تلخيص ماتقدم • حكمة في آداب المناقشة •

٦ — الفصـل الرابع : وهو الخاتمة ، حرية الفكر وقيمتها •

---

## (( المقـــدمـــــة ))

نحاول في هذه الصفحات القليلة ان نعبر عن كنه مفهوم حرية الفكر في القديم والحديث • ولعلها محاولة متواضعة لعلاج موضوع معقد واسع الارجاء ، موضوع لايمكن ايفاءه حقه من العناية الا بعرض تاريخ الدين والكنيسة والالحاد والاضطهاد ، فضلا عن تاريخ الفلسفة والعلوم والطبيعيـ والنظريات السياسية ، فان اكثر احداث التاريخ في القرن السادس عشر حتى الثورة الفرنسية كان لـ شأن ما في الكفاح لتحرير الفكر ، وان محاولة احصاء اتجاهات وتفاعلات القوى العقلية والاجتماعيـــة التي عرقلت سبل العقل او ساعدت على خلاصه منذ انهيار الحضارة القديمة ، قد تستنفذ حـــياة انسان باكملها وتملأ مجلدات كثيرة ، وسنبحث اذن في بعض ماينبغي لنا معرفته من مفهوم حـــريـــة الفكر وما يتعلق بوسائل التعبير عنه من مناقشة تتبعه •

وسنفتتح بحثنا بكلمة موجزة عن حرية الفرد بصورة عامة لما لها من الاهمية في بيان معنـــى كل حرية على حدة ، ونخص بالذكر حرية الفكر •

ان بعض المؤلفين يذهبون في الدفاع عن حرية الرأى الى حد تمجيد الخلاف ، والتغني بمآثر الانسانية ، ولكن غني عن البيان ان هذا الكلام لايصدق على اطلاقه ولا يعتبر مبدأ شاملا الا بالنسب للامم التي تتمتع باستقلالها التام ، الراتعة في بحبوحة من السلام ، الآمنة على كيانها من كل خطر محدق ، المطمئنة على نفسها من كل شر موبق ، اما الشعوب المطالبة باستقلالها ، المجاهدة فـي سبيل حريتها ، فلها من شذوذ موقفها وحرج مركزها وتعرضها لوشيك العطب ان لم تبادر الـــى تحصين كل عورة ، وان لم تبالغ في الحذر من كل شبهة ، مايبرر تقييد ذلك المبدأ تقييدا يســـوغ الحجر على الخلاف فيما تبتغيه من مطلب • حيوى • لابقاء لها الا بتحقيقه ولا سبيل الى تحقيق الا بالاجماع على وجوبه ، حتى اذا فازت بطلبتها وأمنت عليها من عبث العابثين اطلقت حينذاك حرية الفكر من هذا القيد الوحيد وأباحت الخلاف على كل مبدأ وفي كل بحث بلاتحفظ ولااستثناء •

اما وقد نلنا استقلالنا وجاهدنا في سبيل الحرية حتى صرنا الى مانحن عليه الآن فاننا نقدس حرية الفكر في مثل هذا الوقت وندعو الى اطلاقها لما لها من فائدة جلى وقدر كبير وما تضفيه على هذه الامـــة من الاجلال والاكبار •

---

## الفصـــــل الاول

## كلمة في حـــرية الفــرد بصــورة عامــة

### لمحة تاريخية :

ان النزاع بين الحرية الشخصية والسلطة الاميرية من اوضح الظواهر ، فيما نعرف من تاريخ اقدم الامم ، لاسيما اليونان والرومان والانكليز . ولكن هذا النزاع كان في الازمان الغابرة قائما بين الرعية او بعض طبقاتها وبين الحكومة ، فكان معنى الحرية اذ ذاك ، هو حماية الفرد مـــن استبداد الحكام ، وكان الحكام يعتبرون خصوم الرعية حتما ، وبحكم الضرورة (اللهم الا في بعض الحكومات الجمهورية في بلاد اليونان) . وكانت تنحصر في فرد او طائفة او قبيلة ، وكلهم يستمد سلطانه عن طريق الوراثة او الفتح ، لا من مشيئة الشعب بحال من الاحوال . وكان الناس ، مهما اتخذوا من التدابير لاتقاء تعسف الحكام ، لايجرؤون بل لعلهم كانوا لا يرغبون ان ينازعوهم زمام السيادة . والواقع ان سلطة الحاكم كانت تعد من الضرورات المحتمة ، ولكنها ضرورة محفوفة بالمخا وما هي الا سلاح في يد الحاكم ، لايبعد ان ينتضيه في وجه الرعية كما ينتضيه في وجه اعدائهـا وكان مثل الرعية ، ضعافها واقويائها ، مثل قطيع من الغنم تهدده طائفة من الذئاب ، فلا سبيـل لحمايته من عدوانها الا بالالتجاء الى اشدها بأسا وافتكها بطشا ، حتى يلقي في قلوبها الرعب والرهبة ، ويزجرها عن الهجوم . ولكن لما كان ملك السباع لايقل عن سائر طائفته طمعا فـــي افتراس القطيع ، كان الواجب على الرعية الوقوف على الدوام في موقف الدفاع خشية انيابه ومخالبـه لهذا كانت غاية الوطنيين في تلك الازمان تقييد سلطة الحاكم على المحكومين ، وهذا التقييد كـان عندهم معنى الحرية ، وقد اتخذوا لادراك حريتهم ، سبيلين (اولا) اجبار الحاكم على منح ضمانات وعهود معينة تسمى الحقوق السياسية ، يعتبر الاعتداء عليها اخلالا بواجبات الحاكم ، ويسوغ حينئذ للشعب مقاومته بصفة خاصة او الخروج عليه بصفة عامة . ثم اتخذت وسيلة اخرى احدث عهدا مـن الاولى ، وهي اقامة الحدود الدستورية ، وبمقتضاها صارت موافقة الامة ، او بعض الهيئات المفروض فيها تمثيل الامة . شرطا لازما لامضاء طائفة من اعمال السلطة الحاكمة ، وقد اصرت الحكومات في معظم البلاد الاوربية على تقييد سلطتها بالطريقة الاولى ، ولكن الوسيلة الثانية لم تصادف مثل هذا النجاح ، فاصبح السعي لاحرازه ، والعمل على توسيع نطاقه اينما تيسر احرازه ، الغاية العظمـى والامنية الكبرى لعشاق الحرية في كل مكان .

وكذلك استمرت الحال ، والناس مكتفون بتسليط احد عدويهعلى العدو الآخر ، قانعون بالمعيشة تحت سيطرة السادة الحكام ، مادامت لهم ضمانات كافية ، تقيهم شر الاستبداد وتحميهم من مساوىء الاضطهاد ، فلم تكن مطامحهم تشرئب الى ماوراء هذه الحالة . ولم تكن آمالهم تطمح الى ابعد من هذه الغاية .

نشوء الحكومات الديموقراطية :

غير ان احوال البشر ظلت في تقدم ، حتى جاء وقت رأى الناس فيه ان استقلال اولي الامر عن الامة بحيث تتعارض مصالح الحكومة والمحكومين ، ليس ضرورة واجبة ، وانه خير للامة وافضل ان يكون القائمون بالامر منها وكلاء عنها ، او مندوبين من قبلها ، يجوز عزلهم متى شاءت ، وتراءى للناس ان هذه الطريقة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن لهم على الوجه الاتم عدم تذرع الحكومة بسلطتها لمحاربة مصالحهم ، فتوجهت الخواطر والمجهودات الى هذه الغاية بالتدريج ، حتى صار حصر السلطة في حكام ينتخبون لاجل مسمى ، هو الغرض الاكبر لمساعي الاحزاب الوطنية اينما قامت . وحلت هذه المساعي محل المجهودات التي كانت ترمي الى تقييد سلطة الحكام ، وبينما كان النزاع ناشبا والنضال محتدما ، لحصر السلطة في يد الامة ، وتخويلها الحق في انتخاب الحكام من حين لآخر ، شرع بعض القوم يظنون انه قد بولغ مبالغة عظيمة في الاهمية المعلقة على تقييد نفس السلطة وتراءى لهم ان هذا الامر ، لا معنى له الا عندما تكون السلطة في ايدى حكام لا تتفق مصالحهم ومصالح الشعب في العادة ، وبما ان الغاية التي اصبحت مطمح الشعوب هي توحيد الحاكم والامة توحيدا يجعل مصلحة الحاكم وارادته هي مصلحة الشعب وارادته . فلا حاجة اذن الى اتخاذ التدابير لحماية الامة من ارادتها ، ولا خوف البتة من استبداد الشعب على نفسه ، مادام الشعب يستطيع محاسبة الحكام على تصرفاتهم حسابا عسيرا . ويسوغ له عزلهم متى شاء عزلا سريعا ، فهم جديرون بأن تمنهم على كل مايملك من السلطة ، ولا سيما وهو الذى سيملي عليهم كيفية استعمالها ويرشدهم الى وجوه تنفيذها ، وما سلطة الحاكم الا سلطة الامة برمتها مجموعة في يده ، ومفرغة في قالب يجعلها صالحة للتنفيذ — هذا الرأى بل هذا الشعور كان شائعا في الجيل السابق بين الاحزاب الاوربية الحرة ، حيث المفكرين السياسيين يقولون باطلاق السلطة للحكومة وعدم تقييدها بشيء من القيود مالم تكن الحكومة من ذلك النوع الــــذى في رأيهم غير جدير بالبقاء .

ولا يخالفهم في هذا المذهب الا افرادا شذوا عن الجماعة ، وخرجوا من السنة ، وهم لقلتهم يعدون على الاصابع ، ولا يشكلون الا نفرا قليلا .

الاحوال التي يجوز فيها التعرض لحرية الفرد :

ان الحرية هي حق طبيعي يملكه الانسان بحكم الطبيعة ، وبصرف النظر عن مسوغات المنفعة لان المنفعة هي المرجع الفصل في المسائل الادبية ، والمسائل الخلقية على شرط ان يفهم منها المنفعة باوسع معانيها ، المنفعة القائمة على مالالانسان من المصالح الخالدة باعتباره كائنا متطورا فان هذه المصالح لاتبيح اخضاع حرية الفرد للتحكم والارغام ، الا بالنسبة للتصرفات التي تتناول شؤون الغير ، فاذا اتى المرء فعلا ضارا بغيره استحق الجزاء بلا نزاع . اما بصولة القانون واما بحكم الرأي العام حينما لايؤمن تدخل القانون ، وثمة ايضا عدة اعمال ايجابية يجوز شرعا اجبار الفرد على ادائها ابتغاء منفعة الغير ، كأداء الشهادة في المحاكم ، واحتمال نصيبه العادل من اعباء الدفاع العام ، او من اي عمل تقتضيه مصلحة المجتمع الذي يأوي الى ظله ويعتصم بحبله . وكالقيام ببعض الاعمال الخيرية الفردية من انقاذ المشرف على الموت ، واغاثة المستضعفين من الاضطهاد الى ماشاكل ذلك من الامور التي متى اتضح وجوبها على المرء ، كان المجتمع محقا في محاسبته على التقصير او امتناعه عنها . والواقع ان الفرد قد يؤذي غيره بالكف عن التصرف كما قد يؤذيهم بالتصرف . وفي كلتا الحالتين يحق للغير محاسبته عما الحق بهم من الاذى . مع ان استعمال الاكراه في الحالة الاولى يستوجب من الحذر والاحتراس مالايستوجبا استعماله في الحا[لة] الثانية . لان القاعدة في هذا الباب هي محاسبة المرء عما يوقع بغيره من الضرر . اما محاسبته لاهماله في دفع الشر عن سواه ، فشذوذ واستثناء ، لايسوغ ولا يبرر الا في الاحوال الخطيرة [التي] ينتفي عندها كل شك وارتياب .

الشؤون التي لايجوز فيها التعرض لحرية الفرد :

بيد ان في حياة الفرمنطقة ليس للمجتمع بها الا مصلحة غير مباشرة ، وان كان له ثمة شيء من المصلحة ، وهي تشمل جميع التصرفات التي لا تؤثر في غير الفرد ، والتي اذا اثرت في سواه فبمحض رغبتهم واختيارهم ، وبمحو رضاهم واشتراكهم ، والمقصود بالتأثير في هذا المقام ، التأثير المباشر الذي يقع اول وهلة ، فان كل مايؤثر في نفس الفرد قد يؤثر في سواه عن طريقه ، تلك المنطقة هي اذن صميم موطن الحرية ، ولباب مقرها ، وتتضمن (اولا) ودائع الضمائر ودخائل السرائر ، وهذ يقتضي حرية العقيدة باوسع معانيها ، وحرية الشعور والفكر ، وحرية الآراء والميول في جميع المسائل والمباحث ، عملية كانت ام علمية ، مادية ام ادبية ، دينية ام دنيوية ، ولقد يتبادر الى الذهن ان حرية التعبير عن الآراء ونشرها تدخل في غير هذا الباب ، وتنطوي تحت غير هذا المبدأ ، اذ كانت تتعلق بالتصرفات الماسة بالغير ، ولكن لما كانت هذه الحرية لا تقل عن حرية الفكر خطرا وشأنا ، ولما كانت الاسباب الموجبة لكلتيهما تكاد تكون واحدة ، فلا سبيل الى التفريق بينهما (ثانيا) حرية الاذواق والمشارب بمعنى ان تطلق لنا الحرية ننتهج في الحياة مايوافق طباعنا من المناهج ، ونة مانشاء على ان نتحمل ماينتج من العواقب ، لايعترضنا في ذلك من اخواننا معترض ، ولا تقوم في

وجهنا من ناحيتهم عوائق ، ما دامت افعالنا لا تلحق بهم ادنى مضرة ، وان كانت في نظرهم دليلا على الحذق او السفه او الخطل ، ( ثالثا ) يتفرع عن تلك الحرية المقصورة على الفرد ، حرية اجتماع الافراد للتعاون على اى امر ليس فيه اذية للغير ، على ان يكون المجتمعون بالغين راشدين لـــم يساقوا الى الاجتماع بغش او اكراه ٠

على قدر احترام المجتمع لهذه الحقوق يكون اقترابه من المثل الاعلى للحرية ٠

فأي مجتمع لا تحترم فيه تلك الحريات على وجه عام ، فهو غير خليق ان يوصف بالحرية مهما كان شكل حكومته ٠ واى مجتمع لا تقوم فيه تلك الحريات موفورة غير منقوصة ، وخالصة غير مشوبة ، فهو غيـر كامل الحرية ٠ ولا يدع ثانما الحرية في صميمها وجوهرها اطلاق العنان للناس يلتمسون مصلحتهم ايان يبتغون ٠ وكيفما يريدون ، ما داموا لا يحاولون حرمان الغير مصالحهم ، وعرقلة مجهودهم فـي سبيل مرافقهم ، فالفرد دون سواه هو المسؤول عن نفسه ، وهو احق الناس بان يكون الولي علـــى احواله ، بدنية او عقلية ، مادية او ادبية ، وان الانسانية لتستفيد من ترك الافراد احرارا يعيشون في الدنيا على اختيارهم ، ويجرون في الحياة على مرادهم ٠ اضعاف ما تستفيد من ارغام كل فـرد على التقيد بمشيئة سواه ، والنزول على حكم غيره ٠

ان الغرض من الدفاع عن الحرية الفردية هو تمكين الافراد من تربية انفسهم بانفسهم تربيـة مستفادة من التمرس بالمصاعب والتمرك بالمشكلات ، والقيام بخطير الاعمال كيما يصبحوا اهلا للاستقلا بشؤونهم من سياسية واقتصادية ، وانه لا سبيل الى اكتساب الكفاءة للاستقلال كما لا سبيل الى اقا الادلة على الكفاءة له الا بعد نواله والتمتع به ٠ فلا يجوز ارجاء تحقيق الاستقلال ريثما ينهـض الدليل على استحقاقه ، بل يجب تحقيقه في الحال كائنا في ذلك ما كان ، من الاستعداد للمخاط والتعرض للاغلاط ، لان هذه هي الوسيلة الوحيدة لاكتساب الكفاءة الصحيحة والتربية الحسنة ، ولا ترشيح الافراد والامم للاضطلاع بشؤونهم والاعتماد على انفسهم هو من جلالة الخطر وعظم الشـأ بحيث لا يصح ان يحول دون تحقيقه اعتبار ضعيف كالتوجس خيفة من بعض الاضطراب في السلوك او الاختلال في الادارة ٠ ان الحرية لا يجوز منحها للامة قبل ان تصبح على استعداد لاصلاح شؤونه بالمناقشة المبنية على اساس الحرية والتساوى ، وما دامت الامة لم تبلغ هذه الدرجة ، فليس لها غير الاذعان لاكبرها او للمخلص فيها لو كان الحظ يسعفها بمخلص من هذا النوع ، ولكن متى بلغـت الامة رشدها ، واصبحت قادرة على اصلاح شؤونها بالاقناع او الاغراء ، فان الاكراه مباشرة اوبواسط العقوبات في حالة العصيان يصبح وسيلة غير شرعية ، ولا جائزة لاصلاح شؤون الفرد ، ولا يصـوغ استعماله الا لحماية الفرد من تصرفات الآخرين ٠

نزعة المجتمع قديما وحديثا للتدخل في شؤون الافراد خاصها تبل عامها .

هذه النظرية وان لم تكن من البدع المستحدثة ، بل وان كانت في نظر البعض من البديهيات المقررة هي مع ذلك من اشد النظريات مخالفة لمنازع الرأى السائد والعرف الجاري . وما زال حرص المجتمع واهتمامه بارغام الافراد على اتباع رأيه في الفضائل الذاتية كحرصه واهتمامه بارغامهم على اتباع رأيه في الفضائل الاجتماعية . وكانت الجمهوريات القديمة ترى من حقها الهيمنة على كل صغيرة وكبيرة ، من تصرف الافراد في شؤونهم الذاتية ، بدعوى ان للدولة مصلحة كبرى في تنظيم شؤون الرعية جليلها ودقيقها ، ماديها ومعنويها ، وكان الفلاسفة الاقدمون يقرونها على هـذا المزعم . ولربما كان هذا الرأى جائزا مقبولا في جمهوريات صغيرة يحيط بها اعداء اشداء ، ويكتنفها خصوم الداء ، ولا تزال على خطر الانقلاب من غارة اجنبية ، او ثورة داخلية ، فاذا تواني ارباب الدولة ، ولو لفتة ناظر ، في اخذ الامور بالشدة ، والحزم ، وحفظ النظام بالهمة والعزم ، لكانت العاقبة شرا مستطيرا ، وهلاكا وثبورا ، فلا غرو اذا هم لم يستطيعوا الانتظار ريثما تنتج الحرية ثمارها الطيبة وآثارها الباقية ، على وجه الدهر . فلما انقضى ذلك الزمن ، وقامت الدول الحديثة على انقاض الدول القديمة كان اتساع نطاق الجماعات السياسية ، ثم التفريق بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية ، حائلا عظيما دون تعرض القانون لدخائل الشؤون الذاتية ، ولكن وسائل الضغط الادبي ، واسلحة الزجر المعنوى ، اصبحت تستعمل بشدة متزايدة ، وصرامة متضاعفة ، وصار وقعها على المخالفين للرأى العام في الشؤون الذاتية ادهى وانكى منه على المخالفين في المسائل الاجتماعية اذ كانت الديانة وهي اقوى العناصر ذات الاثر في تكوين العاطفة الادبية لا تزال خاضعة ، اما لسيطرة فئة كهنوتية تحاول بسط نفوذها على كل منطلق من مناطق التصرف البشرى ، واما لهيمنة مذهب من المذاهب ، وزاد الامر سوءا ان طائفة المصلحين المحدثين الذين كانوا من الد اعداء الديانات القديمة ومنهم ( اوغست كونت ) لم يكونوا دون ارباب النحل والمذاهب الاخرى حرصا على تقرير حق المجتمع في السيطرة الروحانية ، حتى ان ( كونت ) المذكور كان يرمي في نظامه العمراني ( كما ورد في رسالته عن السياسة الايجابية ) الى تقييد الحرية الفردية بنوع من الاستبداد الاجتماعي يفوق في صرامة احكامه وعسر قيوده ، كل ما خطر ببال اشد الفلاسفة الاقدمين تعصبا للنظام .

ان هذه النزعة مؤيدة بكل مايقع في العالم من التطورات .

وفضلا عن هذه التعاليم الصادرة عن افراد المفكرين توجد في العالم نزعة عامة نامية ترمي الى بسط نفوذ المجتمع على الفرد ، بقوة الرأى العام ، بل بصولة القانون ، وراء حدها المشروع ، ولما كان كل مايقع في الدنيا من التقلبات ، وما يتم في الحياة من التطورات يجنح الى تأييد سلطان المجتمع وايهان ركن الفرد ، فهذا الاعتداء على الحرية الشخصية ليس من الاسواء التي يرجى زوالها من تلقاء نفسها . بل هو بالعكس حرى ان يتفاقم على توالي الايام صدعه ، ويتسع خرقه .

والواقع ان نزوع الناس ، من حكام ومحكومين الى فرض آرائهم وميولهم على الغير ، وارغامه على اتباعها في تصرفه ، امر مؤيد ببعض مايخامر الطبيعة البشرية من ارقى العواطف ، وبعض مايخالجها من اخس المنازع ، فلا يكاد شيء يفل من غرب هذه النزعة ، الاستبدادية ، الا حاجتها الى مايؤيدها من القوة . ولما كانت هذه القوة غير آخذة في التناقص بل في التزايد ، فلا رجاء مادام الدنيا على حالها الراهنة ، في كبح جماح تلك الرغبة ، الا اذا اقيم في وجهها وازع من الشعور الادبي . واننا هنا ايضاحا للحجة ، وتنويرا للبرهان سندخل في بحث آخر هو حرية الفكر والمناقشة . ولئن كانت هاتان الحريتان هما من اجل اركان الآداب السياسية في جميع البلاد التي تنادى بالتسامح الديني والنظام الدستوري ، فالاسباب التي ترتكزان عليها وتستندان اليها سواء من الوجهة الفلسفية ام من الوجهة العلمية ، ليست معروفة لدى العامة ، بل قد لا تكون مفهومة لدى كثير من الخاصة ، ولما كانت هذه الاسباب ، اذا فهمت على كنهها ، لا يقتصر سريانها على فرع واحد من الموضوع . فان ايفاءها حقها من البحث جدير ان يكون خير عمل لمثل ذلك البحث الذى نريده ، الا وهو حرية الفكر والمناقشة .

---

## الفصـــل الثانـــي

## الفكـــر الحـــر واعـــداؤه

من الشائع بين الناس ان الفكر طليق بدليل ان الانسان لا يمكن ان يمنعه اى مانع عن التفكير فيما يريد او يشاء طالما كانت ارادته هذه ومشيئته تلك لا تخرج الى حيز التنفيذ . انه يستطيع ان يفكر كيفما اراد في حدود مواهبه واتساع خياله .

غير ان هذه الحرية الفكرية الطبيعية ليست لها قيمة تستحق الذكر اذ هي حرية لا تجدي على المرء ولا جيرانه شيئا . بل لعلها حرية مؤلمة للانسان المفكر ما دام لا يستطيع ايصال افكاره الى الناس وما دام غير قادر الا بجهد كبير كبت افكار قوية واخفائها في الظلام .

ولقد يجوز للمرء ان ينظر بعين ناقدة الى الآراء والعادات التي تنتظم شؤون قومه . او ان ينبذ ما تعصبوا له من معتقدات . وان يلتمس للحياة مناهج خيرا مما انتهجوا وساروا عليه . فاذا تمكنت منه آراؤه المستحدثة اصبح من شبيه المحال ان يكتمها كتمانا في ذات نفسه . ولا بد لآرائه حينئذ ان تبدو منه ولو في بعض كلمات عابرات او حتى في سلوكه الشخصي او في صمته ازاء بعض الاشياء .

هنالك سقراط كما سنرى قد آثر ان يموت فيما مضى . ويوجد اليوم من يؤثر ان يجابه الموت ولا يرتضي ان يخفي عن الناس آراءه وافكاره . وعلى هذا فلا بد لحرية الفكر ( وهي نتيجة لا زهلها ) ان تشمل حرية القول والكلام . حرية المناقشة والجدل . ان حرية الكلام قد تراها اليوم مسألة واضحة بسيطة مألوفة في المجتمعات التي اخذت بنصيب وافر من الحضارة . واصبحت فيما حقا طبيعيا . ولكن هذا الحق لم تدركه البشرية الا بعد ان خاضت اليه انهارا من الدماء الطاهرة . لقد اقتضى الامر قرونا متمادية لكي يمكن اقناع المتنورين من شعوب الارض ان الخير كل الخير في ان تطلق حرية الانسان في نشر أفكاره وفي مناقشة جميع ما يعرض له من الاشياء . وكانت المجتماعات البشرية ( ما عدا قلة نادرة ) تقف موقف الخصومة والعداء من حرية الفكر . اى من الآراء الجديدة المبتكرة .

وليس من العسير ان تدرك سر هذا العداء فانك ترى عقل السواد من الناس عقلا كسولا لا يميل الى المعارضة الا بمقدار . وانك لتلاحظ ان الرجل العادى له عالم عقلي يتكون من معتقدات سبق له التسلم بها دون سؤال او نقاش . وهي معتقدات قد ارتبطت بنفسه ارتباطا وثيقا يجعله يصد كل من يهدد نظامها المأثور بالدمار ذلك النظام الذى الفته نفسه واستراحت اليه .

ان قبول فكرة جديدة لا تتفق مع بعض معتقداته ذلك الرجل معناه ان يضطر لاعادة تنسيق عالمه العقلي . فلا غرو ان نرى الرجل العادى واقرانه ممن يؤلفون سواد الشعب . يرون الشر كل الشر في قبول الآراء الجديدة والافكار التى تلقي ظلا من الشك على ما ورثوه من الانظمة والمعتقد هذا النفور من الآراء المستحدثة الذى يرجع الى الكسل العقلي يزيد شدة واحيانا وجود شعور

متأصل بالخوف والرهبة ، فان غريزة المحافظة على الذات قد تتحول وتتحجر في صورة المذهب الذي يقرر ان اساس المجتمع يتعرض لخطر عظيم اذا حاول انسان ان يحدث فيه اى تغيير او تبديل ولقد كان الناس يعتقدون ان رفاهية الدولة لا تتحقق الا بالجمود على حال واحدة وتجنب كل تعديل في انظمة الامة وتقاليدها .

وحيثما ساد مثل هذا الاعتقاد شعر الناس بان الافكار الجديدة شئ خطير ومزعج واعتبروا كل من يسأل اسئلة لا تروق لهم ، عن اسباب معتقداتهم ، ومصادرها اعتبروه انسانا خطيرا له خطر الوباء والدمار ان غريزة المحافظة على الذات وماينتج عنها من مذهب محافظ يجدان عونا كبيرا في الخرافات ولا سيما اذا كان النظام الاجتماعي بمايحويه من عادات ومعتقدات مرتبطا ارتباطا جسيما بالعقيدة الدينية التي تحيطه ولا ريب بعناية الهية .

ونقد النظام الاجتماعي حينئذ تفوح منه رائحة الزندقة بينما يصبح انتقاد العقيدة الدينية تحديا صريحا لجبروت القدرة السماوية .

ولنفرض مثلا ان شعبا من الشعوب يعتقد ان كسوف الشمس انما هو علامة تبديها آلهتهم لكي تبشرهم بالخير العميم ، ولنتصور ان رجلا ذكيا من هؤلاء القوم قد استطاع ان يكشف سر كسوف الشمس فماذا تكون النتيجة ؟ ان قومه سيكرهون مبدئيا ذلك الاكتشاف لانهم سيلاقون عنتا وارهاقا في التوفيق بينه وبين معتقداتهم الاخرى التي تماثل تعليلهم لكسوف الشمس ، وسيكرهونه اخيرا لانه يخيفهم اذ هو اهانة لآلهتهم وستقوم عليه قيامة رجال الدين الذين يرون في ذلك الاكتشاف تهديدا لنفوذهم واعتداء على اختصاصهم الذي يشمل تأويل الاشارات الالهية .

لا ريب في ان هذه العوامل كانت قوية راسخة في ايام الجاهلية البشرية الاولى ، ولا ريب في انها هي المسؤولة عن بطء تقدم الجماعات التي كانت تحاول الرقي والتحضر ، كما انها هي المسؤولة عن توقف الحضارة توقفا تاما عند بعض الشعوب ، ومازالت تلك العوامل تؤثر اليوم في ارقى المجتمعات وان كانت لا تستطيع ان توقف عجلة التقدم او تمنع نشر الافكار الثورية المبتكرة .

ومازلنا نصادف اناسا يرون في الفكرة الجديدة شرا ، بل قد يرون فيها خطرا محيقا ، فهناك اناس يمقتون الاشتراكية مثلا واكثرهم لم يعلموا اصلا مايبررها ويزكيها ومايعارضها ويفندها ، ولكنهم مع ذلك ينفرون نفورا شديدا لا لشيء الا لان (فكرة) الاشتراكية لا تنتظم مع عالمهم العقلي ، وانما تتضمن نقدا عنيفا لما ألفوه من انظمة المجتمع . وكم من اناس يرفضون اليوم ان ينظروا الى اية محاولة لاصلاح نظام من الانظمة (كالزواج مثلا) . انهم يرفضون اية محاولة للاصلاح لانها تسيء الى تلك المعتقدات الموروثة في اذهانهم والتي ارتبطت ارتباطا عميقا بتعاليم الدين .

ان وجود اناس لهم هذه العقلية في ايامنا هذه واستطاعتهم التجمع في عالمنا الحر هذا الى جانب اناس متطرفين يتطلعون الى مستحدث الآراء ويتلهفون على المزيد منها يصور لنا كيف كان الفكر مغلولا وكيف كانت العقبات امامه شنيعة حينما كان الامر بيد اصحابنا الجامدين المعاصرين .

ومع ان حرية الانسان في ان ينشر افكاره عن اى موضوع يشاء دون ان يرهب سلطانا او يراعي اوهام قومه ، قد صارت اليوم مبدأ ثابتا ركينا في بعض البلاد ، وان عددا قليلا قادرا من انصار الحرية الذين يفتدونها بالارواح ، من يستطيع ان يدافع عنها دفاعا عقليا ، لقد تعودنا ان نعتقد في سهولة ان حرية الكلام هي حق طبيعي مطلق يولد مع ولادة الانسان ، وربما اعتقدنا ان هذا الزعم وحده كاف لتبرير الحرية ودحض اقوال خصومها . ولكن التأمل في الامر يرينا ان الدفاع عن الحرية دفاعا عقليا هو امر من الصعوبة بمكان .

واذا نحن سردنا حقوق الانسان الطبيعية لابد لنا ان نثبت في مقدمتها حق المحافظة على الذات وحق التكاثر والتناسل ، ومع ان هذين الحقين ليسا محل انكار او معارضة ، فان المجتمعات البشرية قد فرضت على افرادها قيودا كثيرة عند ممارسة هذين الحقين الطبيعيين . فالرجل الجائع لا يؤذن له ان يستولي على طعام رجل آخر ، واتصال الجنسين بغية التناسل مقيد بشتى القوانين والعادات .

لا ريب في ان المجتمع له الحق في تحديد هذه الحقوق الطبيعية ، اذ بغير تحديدها لا يمكن ان يوجد مجتمع له اساس وطيد ، ولكنا اذا سلمنا بان التعبير عن الافكار هو حق من ذلك الطراز الطبيعي فليس من اليسر ان نزعم على هذا الاساس انه حق يمكن اطلاقه بغير حدود او انه ينبغي ان يكون بمنجاة من تدخل المجتمع .

الواقع ان القياس هنا مع الفارق ، فان الحقوق الطبيعية التي من طراز حق المحافظة على الذات وحق التكاثر والتناسل انما هي حقوق تتصل بسلوك الناس جميعا وتصرفاتهم ، اما التضييق على حرية الفكر فانه لا يمس الا طائفة قليلة نسبيا هم اولئك الذين لديهم افكار ثورية او تجديدية يودون التعبير عنها . فلا بد لنا من التسليم بان حرية الفكر ينبغي ان يقوم الدفاع عنها على اساس غير اساس الحقوق الطبيعية ، لان هذه الفكرة تشتمل على نظرية عويصة عن العلاقة بين المجتمع والافراد .

واذا نظرنا الى الموضوع من زاوية اخرى وجدنا ان المسؤولين عن حكم الجماعة قد يحتجون بان واجبهم في منع الافكار الضارة لا يقل عن واجبهم في منع الاعمال التي تهدد سلامة المجتمع وان الخطر الناجم عن رجل ينشر افكارا تهدد سلامة المجتمع اشد من الخطر الذى يسببه رجل يسرق حصانا او يغازل زوجة جاره . فهؤلاء الحكام المسؤولون عن سعادة الدولة ينبغي لهم حسبما يعتقدونه ان يدفعوا عن الجماعة ما يرونه خطيرا من الافكار التي تهدد المبادئ السياسية والدينية او الخلقية التي يقوم عليها المجتمع كما انه من واجبهم ان يدفعوا عنها اى خطر آخر . ان الرد المقنع على هذه الحجج التي يعتصم بها خصوم حرية الفكر سيأتي في صفحات مقبلة . ولم يكن ذلك الرد واضحا مقبولا من الناس في يسر وسهولة ، فان قرونا طويلة كما قدمنا ، قد انفقت لاقناع البشر ان تقييد الفكر خطأ فاضح ، ومع هذا فان فريقا من هؤلاء البشر ما يزال بعيدا عن الاقتناع بتلك الحجة

التي نعتقد انها اهم واعظم ماوصل اليه الانسان في تاريخه الطويل وهي نتيجة الصراع الدائم المستمر بين المعقول والمنقول ، بين المعرفة المنطقية والمعرفة التي تأتي نقلا عن الغير ، دون تحقيق او تمحيص . ان الفارق بين المعقول والمنقول اوضح من ان يذكر ولكنه من الجدير ان نستوثق من الحدود الفاصلة بينهما . فالرجل الفطري الذى قيل له ان في تلك التلال دببة وان فيها ارواحا شريرة يستطيع ان يتحقق من وجود الدببة بان يرى هنالك واحدا منها ، ومع انه قد لا يرى بعينه روحا شريرة فانه لا يستطيع ان يفرق بين صحة هذين الخبرين ، اللهم الا اذا كان عبقريا موهوبا بل انه قد يستدل (اذا كان لمثله ان يستدل ) على ان قومه صادقون في ادعائهم وجود الارواح الشريرة ما داموا صادقين في تقريرهم وجود الدببة .

والرجل الذى صدق في القرون الوسطى بناء على النقل والرواية ان هناك مدينة اسمها القسطنطينية ، وان المذنبات هي نذور تدل على غضب الرب لم يكن ليتبين الفارق في الدليل على صحة هذين الزعمين ، ولعلك تسمع في ايامنا هذه من يقول ، اذا كان لي ان اصدق وجود بلدة ما اعتمادا على النقل والرواية ، أفليس لي ان اصدق وجود ابليس اعتمادا على نفس المصدر .

مهما يكن من شيء فقد كان الناس في جميع العصور يؤمنون بالترغيب والترهيب ، بمبادىء ونظريات لم يبرهن لهم على صحتها احد ، أو هي غير قابلة للدليل والبرهان ، وهي مبادىء ونظريات جاءتهم عن طريق النقل وحده . وكانت اكثر المعتقدات المشوشة عن الانسان والطبيعة تخدم الدين وتخدم المصالح الدنيوية بطريق مباشر او غير مباشر ، ومن ثم وجبت حماية تلك المعتقدات بالقوة ضد نقدات اولئك الافراد الذين تعودوا عادة ثقيلة مزعجة هي استعمال عقولهم في فهم الاشياء .

ان الانسان لا يعنيه ان ينكر جيرانه حقيقة ملموسة ، واذا جاء رجل مرتاب فرفض حقيقة وجود نابليون مثلا او انكر ان الماء يتكون من اوكسجين وايدروجين ، لم يتسبب عن ذلك الا ان يتضاحك الناس او يسخروا منه ولكنه اذا انكر عقيدة ما ، ولو لا يمكن البرهان عليها كخلود الروح مثلا فان انكاره يجلب اليه استهجانا وعداء قد يسحب به الى الموت .

وصديقنا الذى عاش في القرون الوسطى قد يعتبره الناس ابله اذا شك في وجود القسطنطينية ولكنه كان يلاقي عنتا شديدا لو شك في دلالة المذنبات ، اما لو بلغ به الجنون مرتبة انكار وجود بيت المقدس فالراجح انه كان ينال عقابا آخر غير الزراية والاستهزاء . ولقد كانت في القرون الوسطى مناطق واسعة محرمة على العقل ومملوءة بالمعتقدات التي فرض النقل والرواية صحتها على الناس فرضا . ولا العقل لم يكن ليحترم نفسه لو رضي بتلك النواهي التحكمية . وهو لا يعترف بوجود مناطق ممنوعة عليه لان ميدانه الواسع وهو التجربة ، ميدان متشابك متداخل يكاد يشمل كل شيء ، والعقل لا يستطيع ان يتنازل عن حقوقه لاى سلطان منقول الا بعد ان يفحص ويدقق اوراق اعتماده ويوافق عليها . وكل هذا يصل بنا الى المذهب العقلي ( Rationalisme ) وهو اصرار العقل على ان له حقا مطلقا في عالم الفكر . وهذا المذهب قد علق به حتى اليوم بعض الخدوش التي تدل على مرارة الكفاح .

العقل وبين القوى التي جندت للقضاء عليه . واصطلاح المذهب العقلي لايدل الا على استعمال العقل في الميدان الديني او في عالم اللاهوت وهو ذلك الميدان الذى كوفحت فيه محاولة العقل لتمكين سلطانه اعنف كفاح .

وكذلك القول في اصطلاح حرية الفكر ، فقد نشأ أول امره في الميدان اللاهوتي وكان يدل على رفض الفكر الخضوع لاى سلطان غير سلطانه ، ولقد كان سلاح العقل الاوحد هو الاقناع اما النقل فكان يعتمد على القوة المادية والقوة الادبية والتشريعات المانعة واثارة السخط الاجتماعي على المفكرين الاحرار .

وقد حاول النقل او الدين احيانا ان يحارب خصمه بسيف الاقناع العقلي ولكن لم ينل من خصمه شيئا ولم يستطع الا يحرج نفسه ، والواقع ان اضعف نقطة في خطة النقل انفنية كانت تتمثل في انسانية رجال الدين ، تلك الانسانية التي اضطرتهم الى الاستدلال العقلي المنطقي فكانت النتيجة ان انقسموا على انفسهم شيعا واحزابا . وكان هذا الانقسام فرصة لم يغفلها العقل ، فقد نفذ منه الى معسكر اعدائه ، ووجدهم يحترفون به سلاحا مشروعا ، فتمكن من تهيئة اسباب انتصاره .

ان بعض الاذهان مهيأة لقبول امثال هذه الافكار المنقولة بقوة الايحاء والتكرار ، تلك القوة التي قامت عليها نظرية فن الاعلان الحديث ، والتي كان لها الفضل الاكبر في تمكين العقائد النقلية ونشر المذاهب الدينية ، وهي قوة قد استطاع العقل لحسن الحظ ان يستخدمها ويستفيد منها .

\- \- \- \- \- \- \- \- \- \- \- \- \- \- \-

\- \- \- \- \- \- \- \- \- \- \-

\- \- \- \- \- \-

\- \-

## الفصل الثالث

## حرية الفكر والمناقشـــــــة

لعل فكرة الدفاع عن حرية النشر واقامة الدليل على انها ضمان لازم لحماية الافراد من مظالم الحكومات المستبدة ومفاسد الحكومات المختلة قد اصبحت في بعض البلاد (انكلترة مثلا) امرا واقعيا مبتوتا فيه لايحتاج الى طويل جدل او نقاش وغني عن البرهان انه لا يسوغ لسلطة تنفيذية او تشريعية غير متفقة المصالح مع الامة ان تفرض على الناس ماتراه من الآراء وان تعين لهم مايجوز سماعه من المعتقدات والاقوال • وهذا مبحث قد وفاه الكتاب السابقون حقه من البحث والاستقصاء فلا حاجة الى التعرض له وزيادته ايضاحا وتوكيدا • نعم ليس يخشى اليوم في بلد من البلاد الدستورية ان تحاول كم الافواه وغل الاقلام مالم تكن مدفوعة الى هذا العمل برغبة الجمهور الذى يجعل الحكومة سلاحا لتعصبه وآلة لتنفيذ مآربه • فلنفرض اذن ان الحكومة متفقة مع الامة كل الاتفاق وانها لاتحدث نفسها مطلقا باستعمال وسيلة من وسائل الضغط مالم يكن تنفيذا لمشيئة الشعب ، فهل شاء الشعب ذلك كان عمله جائزا مشروعا ؟ اننا ننكر عليه ذلك فلا نعترف له بهذا الحق ولا نراه مصيبا في استعمال هذا الضغط ، سواء بنفسه او بواسطة الحكومة • لان هذه السلطة غير مشروعة في ذاتها ولا يجوز لأية حكومة ان تستعملها البتة سواء في ذلك اشرف الحكومات وارفعها واخسها واوضعها • وهي اذا صدرت بمشيئة الشعب وموافقته كانت افظع واشنع مما لو صدرت برغمه ومعارضته فلو ان الناس قاطبة اجمعوا على رأى واحد وخالفهم في ذلك فرد فذ ، لما كان لهم من الحق في اخراسه اكثر مماله من الحق في اخراسهم لو استطاع الى ذلك سبيلا • اذ لايقدح في اهمية الرأى قلة المنتصرين له وكثرة المدافعين عنه ولو كان الرأى متاعا خاصا لاقيمة له الا عند صاحبه وكان الضرر المترتب على الحرمان من التمتع به لايتناول غير مالكه لكان في المسألة مجال للتمييز ومتسع للتفريق ولكان هناك بون شاسع بين وقوع الضرر على فئة قليلة ووقوعه على فريق عظيم ، ولكن الامر بخلاف ذلك فان المضرة الناشئة عن اخماد الرأى لاتقتصر على صاحبه ، بل تتعداه الى جميع الناس ، حاضرهم وقادمهم ، وما هي في الحقيقة الا سلب النوع البشرى برمته وحرمان الانسانية باسرها من شيء فائدته لغائبيه ورافضيه اوفر منها لمؤيديه وقابليه ، ذلك ان الرأى ان كان صوابا فقد حرم الناس فرصة نقيمة يستبدلون فيها الحق بالباطل ويبيعون الضلالة بالهدى ، وان كان خطأ فقد حرموا كذلك فرصة لاتقل عن السابقة نفاسة وفائدة وهي فرصة الازدياد من التمكن في الحق والرسوخ في العلم على ا... صادمة الحق بالباطل ومقارنة الخطأ بالصواب ونحن باحثون في كل من هذين الفرضين على حدة فان لكل منهما مايخصه ويناسبه من الادلة والبراهين •

فاولا نحن لانستطيع ان نكون على يقين من فساد الرأى الذى نحاول اخماده ، وثانيا اذا فرضنا انا على يقين من ذلك فاخماده لايكون حسنة يرجى خيرها بل سيئة لايدفع شرها •

الشطر الاول = من الحجة ، لننظر اذن في الفرض الاول قد يجوز ان يكون الرأى المراد انفاذه صائبا • لاشك ان الذين يريدون اخماده ينكرون صحته ويجزمون بخطئه ، ولكنهم غير معصومين من

الخطأ وليس لهم حق الفصل بالامر بالنيابة عن سائر البشر ومنع كل امرئ خلافهم من ابداء حكمه فيه ، فاذا هم رفضوا استماع رأي ، لا لعلة سوى انهم واثقون من فساده ، فكأنهم يدعون ان يقينهم هو اليقين المطلق . ولا نزاع في ان كل اخراس للمناقشة معناه ادعاء للعصمة ، ولو لم يكن هناك الا هذه الحجة العامة لكفى بها دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا على خطأ القائلين بتقييد حرية الفكر والمناقشة بيد ان الناس وان كانوا يعتقدون نظريا عدم عصمتهم من الزلل فالواقع عمليا لسوء الحظ انهم لا يقيمون لهذا الاعتقاد وزنا ولا يجعلون له في ميزان الحكم رجوحا ، فبينما هم يعترفون بانهم قابلون للوقوع في الخطأ قلما تراهم يحتاطون لوقاية انفسهم من هذه القابلية ، او يشكون في ان الرأي الذي يثقون بصحته جد الوثوق قد يكون احد الاغلاط التي يقرون بانهم يستهدفون لها . فالملوك المستبدون وغيرهم ممن تعودوا ان يقابلوا بالطاعة العمياء يشعرون عادة بهذه الثقة الكاملة في جل مايعتقدون من الآراء . اما من ساعده الحظ فاقامه بحيث يسمع في بعض الاحيان اعتراض المعترضين على آرائه ومعتقداته ، وبحيث لا يحرم البتة من يرده الى الصواب عند ما يزيغ عن منهاجه ، فانه لا يضع هذه الثقة الكاملة في كل مايراه ويعتقده بل يقصرها على تلك العقائد والآراء التي يشاركه فيها جميع المحيطين به او المسيطرين عليه . ولا غرو فانه على قدر شك المرء في رأيه الفردي يكون يقينه بعصمة رأي العالم الاجماعي والعالم بالنسبة لكل فرد ينحصر معناه في الوسط المتصل به ، من حزب او فرقة او ملة او طبقة ، فاذا تعدى معناه بالنسبة لاحد الافراد الى العصر الذي يقيم في ظله او الجيل الذي يعيش فيه ، فهذا الفرد حري ان يوصف باتساع الافق وحرية الرأي وبعد النظر . وعلى هذا الاساس الضيق من الاجماع يبني الناس ثقتهم فيما يعتقدون من الآراء ، ولا يزعزع هذه الثقة علمهم فان ماسواهم من الاحزاب او الفرق او الملل او الطبقات او الاجيال او الامصار تدين بمعتقدات وآراء هي نقيض مايدينون به على خط مستقيم . وكذلك ترى الانسان يلقي على عاتق العالم الذي ينتسب اليه مسؤولية مخالفته لمعتقدات العوالم الاخرى . ثم لا يخطر قط بباله ان انتسابه الى احد تلك العوالم العدة لم يكن الا بصدفة من الصدف ، وان الاسباب التي جعلته مسيحيا في لندن ، كان في امكانها ان تجعله بوذيا في بكين ، ومن البداهة الفنية عن كل برهان ان الاجيال ليست اقرب الى العصمة من الافراد ، فما من جيل من الاجيال السابقة الا كان يعتقد كثيرا من آراء ومعتقدات ، اتضح فسادها بل سخفها للاجيال اللاحقة ، ولا شك ان كثيرا من الآراء الشائعة في يومنا هذا سوف تنبذ في العصور الآتية ، كما نحن ننبذ الآن كثيرا من الآراء التي كانت منتشرة في العصور الماضية . واذا كان هناك اعتراض على ماقلته في هذا المقام فلعله يكون مايأتي . ليس في منع انتشار الاباطيل والاكاذيب من ادعاء العصمة اكثر مما هو كائن في اي عمل تقوم به السلطة العامة اعتمادا على رأيها الخاص وتحت مسؤوليتها الذاتية ، وما منح الانسان العقل الا ليستعمله ، فهل يحرم عليه استعماله البتة لانه قد يخطئ في استعماله ؟ ان تحريم الناس مايظنونه مجلبة للشر ومدعاة للضرر ليس ادعاء للعصمة ، وانما هو قيام بالواجب المفروض عليهم وتنفيذ

للامر المطلوب منهم ، وهو العمل بحسب اعتقادهم ، وان كانوا معرضين للزلل ومستهدفين للخطل ؛ واذا كنا نحرم على الناس التصرف حسب آرائهم (لان هذه الآراء يحتمل ان تكون مخالفة للسداد) فلن يستطيعوا النظر في شيء من مصالحهم او القيام بشيء من واجباتهم ، بل ولا ان يفعلوا شيئا البتة . وهذا امر لا يقبله العقل ولا يجيزه التبصر ، وانما غاية ما ينبغي على الحكومات والافراد ان يبذلوا جهدهم حتى يهتدوا الى اصدق ما في منال طاقتهم ومبلغ ادراكهم من الآراء ، وان يتدبروها حق التدبر ويتأملوها حق التأمل ، ولا يقدموا على نشرها بين الناس وفرضها على سائر الخلق الا اذا صاروا على ثقة تامة بصحتها . ولكنهم متى صاروا على هذه الثقة فمن الجبن الفاضح (وهو رأى اصحاب الاعتراض) ان يحجموا عن العمل بمقتضى آرائهم وبحسب عقائدهم . وان يتهاونوا في شأن المذاهب والعقائد التي يرونها مضرة بمصالح الناس في امورهم الدينية او الدنيوية ، فيدعونها تنتشر بين الخلق وتدب الى العقول من غير وازع ولا رادع ، لا لعلة سوى ان اسلافنا في العصور المظلمة كانوا ينبذون ويضطهدون كثيرا من الآراء التي نسلم اليوم بصحتها ولا نشك في صوابها . نحن لا ننكر (هكذا يقول اصحاب الاعتراض) ان الواجب يقضي علينا بالاحتراس من الوقوع في مثل ما اقترفه السلف من الاغلاط ، ولكن الا ترى ان الحكومات والشعوب كثيرا ما تخطئ في امور اخرى هي بلا نزاع من اختصاصها المشروع ، كتقرير الضرائب جورا واجحافا ، واعلان الحروب ظلما وعدوانا ، فهل من اجل ذلك الخطأ لا يسوغ للحكومات على الاطلاق ان تفرض شيئا من الضرائب ؟ ولا ان تعلن حربا مهما كان الباعث وكيف ما كانت الغاية ؟ كلا ، بل يجب على الناس ، كما ينبغي على الحكومات ، ان يتصرفوا على قدر طاقتهم ، وان يبلغوا اقصى مجهودهم ، فليس في الدنيا شيء يسمى اليقين المطلق ، وانما هناك ثقة كافية لابلاغ الانسان مقاصده في هذه الحياة ، فمن الجائز لنا بل من الواجب علينا ، ان نفترض على الصواب فيما نراه من الآراء حتى نهتدى بها في مسالك العيش ، ونحن لا نذهب وراء هذا الحد ، ولا نفترض شيئا فوق هذا الامر ، حينما نمنع الاشرار والفجار من افساد المجتمع بنشر الآراء التي هي في نظرنا ضارة كاذبة .

الرد على الاعتراض المتقدم .

اننا بهذا المنع نذهب وراء ذلك الحد ، ونفترض شيئا كثيرا فوق ذلك الامر ، فهناك فرق شاسع بين افتراض الصواب في رأى من الآراء لان الدليل لم يقم على خطئه وفساده مع تعريضه للمناقشة والانتقاد وبين افتراض الصواب فيه لا لغرض سوى صيانته من التفنيد وحمايته من الادحاض ان اطلاق الحرية التامة للغير في معارضتنا ومناقضتنا هي الشرط الجوهرى الذى يسوغ افتراض الصواب فيما نراه من الآراء حتى نستطيع العمل بموجبها والسير على مقتضاها . فمن غير هذا الشرط لا يستطيع الانسان ان يكون على ثقة بصحة رأيه وصواب اعتقاده .

وفي الواقع ان الآراء الكاذبة والعادات الفاسدة لن تلبث ان يتضح شرها وينفضح سرها متى عرضت على نار التجربة وبقيت في مسباء المناقشة ولكن حقائق التجارب وبراهين المناقشة لا يمكن ان تؤثر في العقول مالم تعرض عليها وتقرب اليها ، اذ قلما يوجد من الحقائق ما يستطيع ان يروى

قصته بنفسه ويحكي سيرته بلسانه من غير حاجة الى شروح تبين معانيها الحقيقية واسرارها الكامنة .

وعلى هذا فاننا نقول ان تعريض العقيدة للمناقشة هو المسوغ للثقة بها ، ولما كانت قوة العقل البشرى وقيمته تتوقفان بالكلية على خصلة واحدة هي امكان رده الى الصواب متى حاد عن منهاجه ، فلا سبيل الى التعويض عليه الا اذا كانت وسائل ارجاعه الى الحق حاضرة على الدوام في منال اليد ، واذا نظرت الى امرئ يوثق بعقله ورأيه فهل تعلم السبب الذى جعله موضع هذه الثقة ؟ اليس ذلك لانه يفسح صدره لكل من ينتقد آراءه وسلوكه ؟ اليس لانه مازال يعود نفسه سماع كل ما عسى ان يقال ضده فينتفع بما يكون منه صوابا وحقا ويظهر لنفسه وللناس فساد مايكون منه خطأ وبطلا . اليس لانه قد اقتنع بأن الوسيلة الوحيدة للوقوف على حقيقة امر برمته انما هي استماع كل ماعسى ان يقال فيه من آراء الناس على اختلاف مشاربهم والنظر اليه من كل ناحية يمكن ان تصفحه منها ، وبكل عين يمكن اعتباره بها مهما تعددت تلك النواحي ومهما كثرت تلك العيون ، فما استطاع احد من الحكماء والعلماء ان يستفيد شيئا من العلم الا بهذه الكيفية ، وليس في مثابرة الانسان على مقارنة آرائه بآراء غيره بغية الاهتداء الى صواب غاب عنه او التخلص من خطأ وقع فيه ، ما يدعوه الى عدم الثقة بآرائه ، ويبعثه الى التردد في العمل بمعتقداته ، بل هذا هو الاساس الوحيد الوطيد الذى يستطيع ان يبني عليه تلك الثقة ، ويأمن بفضله ذلك التردد ، فانه اذا كان المرء محيطا بكل ماقد يقال ضده ، وكان قد اخذ اهبته وأعد عدته لافحام كل من يتصدى لمناقضته ، وكان عالما بأنه لم يحاول التملص من المناقشة ولم يبغ الفرار من المجادلة ، بل ما زال يتحدى الناس على اقامة الاعتراضات في وجهه ووضع العقبات في سبيله ، وانه يحجب شيئا من الانوار التي يمكن القاؤها على الموضوع من اى مصدر كان . وما دام هذا شأنه فخليق به ان يعد حكمه ادنى الى الصواب واقرب الى الحقيقة من حكم اى انسان آخر او جماعة اخرى لم يسلكوا في تكوين حكمهم هذا السبيل ولم يضعوا رأيهم في مثل هذه البوتقة . ولو ان الفلسفة النيوتونية لم تطرح على بساط المناقشة ، ولم تتناولها العقول بالنقد والمباحثة ، لما بلغت ثقة الناس بصدقها ما هي الآن بالغة .

ومن الغريب ان يعترف الناس بصحة البراهين المؤيدة لحرية المناقشة ولكنهم يعترضون على الاغراق في تطبيقها الى ابعد غاية والمبالغة في تعميمها الى اقصى نهاية ، كأنهم لا يعلمون ان البرهان اذا لم يصدق على اقصى حالات الامر فليس بصادق على اية حالة من حالاته . ومن الغريب ايضا توهم الناس انهم لايدعون العصمة اذا هم اجازوا حرية المناقشة في كل مسألة تحتمل الشك والارتياب ثم حرموها في بعض العقائد والمبادئ ، لانهم يعدونها من الحقائق الثابتة ، اى لانهم على يقين بانها من الحقائق الثابتة ، وفاتهم اننا اذا ادعينا الثبوت لقضية من القضايا ، مع ان هناك ولو فردا واحدا لا يتأخر عن نفيها متى اتيح له محظور الكلام فنحن بهذا العمل ندعي اننا ومن يكون على رأينا اصحاب الحق دون سوانا في الحكم بثبوت القضية لمصلحة احد الفريقين من غير ان

نسمع دفاع الفريق الثاني .

احتماء بعض العقائد في ظل المنفعة تهربا من المناقشة في صحتها :

وفي هذا الجيل الذى اجدب فؤاده من الايمان ولكنه يقف امام الشك مذعور الجنان وفي هذا العصر الذى تخبط اهله في بيداء الحيرة ، فلاهم واثقون بصحة آرائهم ولا هم عالمون ماذا يصنعون لو انهم نزعوا تلك الاكراء من ادمغتهم . اقول : انه في هذا العصر قد نشأ مذهب يرمي الى حماية الآراء من الطعن ، لا بدعوى انها مطابقة للحق ، بل بدعوى انها نافعة كل النفع للمجتمع بل لازمة كل اللزوم لصلاح شؤونه ، فلا مندوحة للحكومة عن صيانتها كما لا مندوحة لها عن صيانة اى مصلحة اخرى من المصالح العامة . وقيام الحكومة بهذا الامر انما هو اداء لواجب من واجباتها المحتمة ، وفي هذه الحالة لا تشترط عليها العصمة حتى يسوغ لها ، بل حتى يجب عليها العمل برأيها الخاص المعزز بالرأى العام . وكثيرا مايحتج اصحاب هذا الزعم بانه لن يقدم على تفنيد تلك العقائد النافعة الا اصحاب النيات الخبيثة، والمقاصد الشريرة ، واذن لا يكون من الخطأ الضرب على ايدى اولئك الاشرار وتحريم الامور التي يستحيل صدورها الا من الفجار .

يتضح من تأمل هذا المذهب ان اصحابه يحرمون البحث في العقيدة لا لأنها مطابقة للحقيقة بل لانها موافقة للمصلحة . وبذلك يتوهمون انهم قد تخلصوا من تبعة انتحال العصمة ، وغاب عنهم ان هذه الحيلة لم تخرجهم من الورطة ، ولم تبرئهم من التبعة . وغاية مافي الامر انهم نقلوا ادعاءهم للعصمة من مسألة الى مسألة اخرى . من الحكم بصدق الرأى الى الحكم بمنفعته ، فان منفعة الرأى هي في حد ذاتها مسألة تتشعب فيها الاقوال وتختلف الآراء . وهي كالرأى نفسه محل للجدال وعرضة للنقاش ، وفي حاجة الى الفحص والتمحيص، ولابد من قاض معصوم للحكم فيما اذا كان رأى من الآراء ضارا مؤذيا كما لابد من ذلك للحكم فيما اذا كان هذا الرأى كاذبا فاسدا . اللهم الا اذا اعطى الرأى المطعون في ساحته كل فرصة ووسيلة للدفاع عن نفسه والنضال عن براءته .

ولا يكفي القول بانه يجوز لصاحب الرأى المنبوذ اثبات فائدته اوعدم ضرره وان كان يحرم عليه اثبات صدقه ، فان صدق الرأى شعبة من فائدته ، وهل اذا اردت البحث في قضية ما لمعرفة الفائدة او الضرر من اعتقادها ، ايمكنك عندئذ صرف النظر عن بطلانها او صحتها ؟ ان خيار النـــاس — لا شرارهم — قد اجمعوا على ان العقائد الباطلة لا يمكن ان تكون بحال من الاحوال ذات منفعة صادقة ، فهل في شرعة الانصاف ان يمنع هؤلاء الاخيار من الدفع بهذه الحجة (عدم ائتلاف الكذب والمنفعة في عقيدة من العقائد ) اذا اتهموا بالزيغ لانكارهم عقيدة يقرر المجتمع فائدتها ويعتقدون هم بطلانها ؟ . ان انصار الآراء المقبولة لا يألون جهدا في التمسك بهذه الحجة والانتفاع بها جهد الطاقة ولن تجدهم في مباحثهم يقتصرون على الاحتجاج بمنفعة العقيدة دون التمسك بصدقها ، ولن تراهم يعتبرون صحة الرأى ومنفعته امرين منفصلين تمام الانفصال ومتميزين كل التميز ، بل هم على العكس من ذلك لا يوجبون العلم بمذهبهم والايمان به الا لصحته وصدقه . فاذا كان احد

الطرفين يجيز لنفسه استعمال برهان قاطع كهذه الحجة ، ولا يمنح الطرف الثاني مثل هذا الحق فالمناقشة في مسألة المنفعة لا يمكن ان تقوم على اساس من العدل والواقع فعلا ، لانه اذا كان القانون او الشعور العام يحرم الشك في صحة رأى ما فقلما تراء يسيغ الارتياب في منفعته ، بل غاية ماعساه يبلغ من التسامح في هذه الصدد التخفيف من شدة ايجاب الاعتقاد بالرأى او التخفيف من شناعة الوصمة المترتبة على نبذه •

امثلة على ماتقدم :

ان تحريم الدفاع عن رأى لاننا قد حكمنا عليه بالفساد امر لا يخلو من العواقب الوخيمة وهذه هي نفس الحال التي قد ارتكب السلف فيها ماارتكب من الغلطات المشؤومة والفعلات الشنيعة التي لاتزال كلما ذكرت ريعت من فظاعتها القلوب واقشعرت من هولها الابدان ، وهذه بعينها هي الظروف التي وقعت فيها تلك الحوادث الشهيرة والخطوب الفاجعة يوم كان القوم يتخذون القانون سلاحا لاستئصال افضل الناس واشرف العقائد ، فنالوا مع الاسف بغيتهم من الافراد ولكنهم عجزوا عن القضاء على بعض العقائد فبقيت الى اليوم ، وصارت بدورها سلاحا لمحاربة الخارجين عليها او الذين يفهمون من نصوصها خلاف مايفهم الناس منها •

ولعلنا نذكر قصة سقراط ذلك الفيلسوف الذى قام بينه وبين اهل عصره نزاع طار ذكره في الخافقين وحدث بينه وبين اولي الامر في عهده صدمة لايزال صداها يرن في مسمع هذه الدنيا • ان هذا الحكيم الذى اخذ عنه علماء آخرون كأفلاطون وارسطاليس ، وكان الملهم الاول لهما قد رماه مواطنوه بتهمة الالحاد وفساد الاخلاق ، فحاكموه بين يدى هيئة قضائية اقتنعت بادانته وحكمت باعدامه ، اتهموه بالالحاد لانه كان ينكر الآلهة الذين تعترف الحكومة بوجودهم بل كان لايؤمن بآلهة على الاطلاق كما يزعمون ، واتهموه بفساد الاخلاق لانه كان يقوى الشبان بتعاليمه وآرائه •

ولو ان سقراط اراد الهرب لتيسر له ، ولو انه اخذ على نفسه عهدا الا يعود الى التعليم وبث المبادئ التي اعتنقها لخرج من المحاكمة بريئا دون ريب ، فان الحكم بادانته قد صدر باغلبية ضئيلة ومع هذا فلو انه غير لهجته الساخرة لما كان نصيبه الاعدام •

لقد نهض سقراط في ذلك الموقف العظيم يكافح عن حرية المناقشة في خطبة متحررة عجيبة — معروفة بالتاريخ باسم ( دفاع سقراط ) ولقد سطر تلك الخطبة فيما بعد المع تلاميذ سقراط وهو افلاطون ورسم فيها الخطوط العامة لدفاع استاذه • وفي تلك الخطبة نرى سقراط يقف موقفا غامضا حينما كان يدفع عن نفسه تهمة الكفر بآلهة آثينا ، وهذا الموقف هو اضعف نقطة في خطابه ، ولكنه قابل تهمة افساد الشباب بعبارة وضاءة في الدفاع عن حرية الرأى والمناقشة وهذا القسم هو أثمن مايحويه ذلك الدفاع وهو القسم الذى احتفظ بروعته كاملة حتى اليوم وحتى غد ولعل الدعامتين اللتين بنى عليهما سقراط دفاعه هما :

١ ـ ان للانسان ان يرفض رفضا مطلقا ان تجبره سلطة بشرية او سلطة قضائية على سلوك سبيل يرى بعقله انه ضلال وهو بذلك يعلو بالضمير الفردى فوق القانون البشرى ، وهو يذكر بعد ذلك ماقام به من عمل في حياته ليضرب مثلا على البحث الديني ويقول انه مقتنع اقتناعا تاما وعميقا لانه وقف حياته على الابحاث الفلسفية تنفيذا لارادة الهية ، وانه يفضل الموت على ان يخالف هذا الاعتقاد ويستطرد فيقول للقضاة :

( ... اذا شئتم ان تبرئوني علي ان اهجر بحثي في سبل الحق فاني سأقول لكم اني شاكر لكم ايها الأثينييون ، ولكنني افضل طاعة الله الذى أؤمن بانه القى على عاتقي هذا العبء ، افضل طاعته علي طاعتكم ، ولن اتراجع عن اشتغالي بالفلسفة مادام في جسمي عرق ينبض سأواصل اداء رسالتي . وادنو من كل من يصادفني واقول له : الا تخجل من انكبابك على طلب الغنى والجاه وانصرافك عن الحق والحكمة وعن كل مايسمو بروحك ... ؟ انني لاأعرف ايها السادة طعم الموت ، انني لاأخافه ، ولعله شيء جميل ، ولكنني واثق ان هجراني رسالتي شيء قبيح . وانا افضل مايحتمل ان يكون جميلا على ماأنا واثق انه قبيح ) .

٢ ـ ويؤكد سقراط ان حرية المناقشة فيها خير الشعب ويقول :

( انكم لتجدون مني ناقدا منبها يثابر على دفعكم باللوم والاقناع ويداوم على فحص آرائكم ويحاول ان يريكم انكم تجهلون فعلا ماتتخيلون عرفانه . ان الخير الاعظم ليبدو في بحث تلك الموضوعات التي تسمعونني اناقشها كل يوم وان الحياة لاتستحق الاعتبار اذا لم نقومها بهذا الحوار ) .

وهكذا نرى في الدفاع الذى نسميه اول تبرير عقلي لحرية الفكر قضيتين ثابتتين :

اولاهما ـ ان للضمير الفردى حقا لايمكن فسخه ، ذلك الحق الذى عاد حوله الصراع فيما بعد .

وثانيتهما ـ ثبوت الاهمية الاجتماعية للنقد والمناقشة .

والقضية الاولى لم يبنها سقراط على الاقناع العقلي وانما احتج بالبديهة والسليقة وهي تقوم عنده على افتراض مبدأ من المبادىء السماوية ، وهو مبدأ يفقد قيمته في الدفاع اذا رفض الاعتراف به اناس ليست لهم تجربة سقراط الشخصية .

والقضية الثانية يمكن ان تصاغ الآن بعد تجارب استمرت اكثر من الفي عام صياغة جامعة لها دلالات لم تخطر قط على بال سقراط ، ان الظروف التي حوكم فيها سقراط الفيلسوف لتبين لنا تسامح الآثينيين وبغضهم في آن واحد ، فان عدم اعتراض احد على تعاليمه خلال تلك الاعوام الطويلة ، وكون اتهامه صادرا بعد ذلك عن دوافع سياسية اكثر من الدوافع الاخرى ، وربما كان عن دوافع شخصية ، وتلك النسبة الكبيرة من الشعب التي لم توافق على ادانته ، كل هذا يدل على ان الفكر كان حرا بوجه عام ، وان الكتلة المتعصبة التي رأيناها قد كانت نتيجة تدبير محكم ربما قصدت به اغراض اخرى غير اضطهاد الحرية .

لقد كان من اثر الحرية الواسعة المباحة في اثينا ان ظهرت سلسلة من الفلسفات التي نبعت جميعها من محاورات سقراط ، ولا ريب في ان الجهود العقلية التي يمثلها افلاطون وارسطو والرواقيون والشكاك . كان له اثر في تقدم البشرية اعمق من اثر اية حركة عقلية موصولة الحلقات وقد لا نستثني في هذا المقام الا نهضة العلم الحديث في عصر للحرية جديد . ان الفلسفة الرواقية كانت خير معوان لقضية الحرية ، ولم يكن مقدرا لها الانتشار والازدهار لو لم تثبت في جو اطلقت فيه حرية البحث والمناقشة . وهذه الفلسفات قد حملتنا من اليونان الى روما وهانحن اولاء نرى حرية الفكر مطلقة في الجمهورية الرومانية الاخيرة وفي الامبراطورية الرومانية الاولى ولم تشذ السياسة الرومانية الا في معاملة الطائفة المسيحية الجديدة ، حتى اننا لنستطيع اعتبار موقف الرومان من ذلك الدين الشرقي استهلالا للاضطهاد الديني في اوربا . وكان افراد تلك الجماعة لا يستطيعون هجران — عقيدتهم بغير ارغام ضمائرهم واستجلاب اللعنة على انفسهم فاصروا على ان الضمير حر وانه يعلو على كل التزاماتهم للدولة ، فلم يكن للدولة ازاء هذه الدعوى الجديدة الى ان رفضتها رفضا باتا ومن هنا كان ذلك الاضطهاد .

اننا قد نستعرض تاريخ الحضارات القديمة فنرى حريات الفكر هناك اشبه ماتكون بالهواء الذي يتنفسه الانسان . لقد كانت امرا واقعا مسلما به ، لا يشغل البال ، ولئن كان سبعة او ثمانية من المفكرين في اثينا عوقبوا بتهمة الابتداع ، فان الابتداع قد كان في بعض تلك الحالات او في اكثرها مجرد حجة ظاهرية . وهي حالات لا يمكن ان تبطل الحقائق العامة التي تثبت ان تقدم المعرفة لم يعرقله التعرض والتحامل . وان العلم لم تخمد جزوته سلطة جاهلة شديدة الوطأة لقد كان الاغريق المثقفون متسامحون لانهم كانوا اصدقاء العقل ، فلم يأذنوا لسلطان بالتحكم فيه ولم تكن الآراء لتنال عندهم تأييدا الا بالحجة والبرهان ولم يكونوا ليفرض عليهم ملكوت السماء كما لو كانوا اطفالا ساذجين او يمتهن تفكيرهم ازاء منقول او رواية تدعي العصمة ، ولكن تلك الحرية لم تأت نتيجة سياسة واعية او اعتقاد مسبب ، ولم يكن اساسها ثابتا ولم يحدث ان فرضت مسائل حرية الفكر والحرية الدينية ( والتسامح ) نفسها على المجتمع كما انها لم تبحث بحثا جديا عميقا . بل ان احدا لم يلحظ حينما اصطدمت المسيحية بالحكومة الرومانية ان معاملة تلك الطائفة الضئيلة الغامضة التي كان يراها المفكرون والوثنيون طائفة بغيضة تافهة . لم يلحظ احد ان في ثنايا ذلك الاضطهاد مبدأ اجتماعيا ذا اهمية بالغة ، وقد احتاج استقرار نظرية حرية الفكر الى اختبار متماد لنظرية الاضطهاد وتطبيقها . وكانت سياسة الاكراه البغيضة وما نجم عنها من النتائج دافعا للعقل لكي يصارع المشكلة ، وما لبث العقل ان اكتشف تبريرا لحرية الفكر .

ولعلنا اذ نحن تتبعنا الاحوال التي تدخلت فيها السلطات المدنية في انكلترة لتمنع نشر الافكار الحرة في القرنين الماضيين وجدنا ان السبب الحقيقي في جميع الحالات كان منع انتشار الحرية الفكرية بين الجماهير وكان ضحايا الاضطهاد اما اناس فقراء من العامة او رجال مثقفون حاولوا اذاعة الفكر في جميع الطبقات .

بيد اننا وان كنا اليوم لانوقع بالمخالفين لنا في الرأى من السوء والاذى بقدر ماكنا نفعل في الازمان الغابرة . فنحن نجرى على معاملتهم على خطة قد تنتج من الضرر مالا يقل عما كان ينشأ فيما مضى . فهذا سقراط قد اعدم ، ولكن ذلك لم يمنع فلسفته ان ترتفع كالشمس في رائعة النهار حتى انارت بضيائها سماء العقول ، وبثت شعاعها في كل ناحية من آفاق الاذهان . امانحن فتمعص الاجتماعي المجرد من السلاح القانوني لايستطيع قتل احد الناس ولا القضاء على رأى من الآراء ولكن يحمل اهل التفكير على اخفاء معتقداتهم ، او على اجتناب السعي لنشرها ، فلن تراها ابد الدهر ساطعة اللهيب ليشرق ضياؤها في جميع الارجاء ، بل تراها كالجذوة الخابية تحترق في حيز ضيق ومجال مكتوم بين اهل العلم والتفكير الذين كانوا اول من قدح زنادها وأوقد نارها . وفي هذه الحال لايمكن ان تنتج تلك الاذهان المنطقية المتناسقة وتلك الاخلاق الصريحة الجريئة التي كانت تزين عالم الافكار في الازمان السالفة ، بل كل ماينظر من هذه الحال اما قوم اذلاء العقول يكتفون بمتابعة المألوف واما قوم ينافقون في خدمة الحق ، ويظهرون غير مايبطنون . وهكذا فاينما كان هناك اتفاق ضمني على ان المبادئ والعقائد غير قابلة للمناقشة والتمحيص ، واينما كان البحث في كبريات المسائل التي تهم الانسانية مغلق الابواب ، فلا رجاء في ان تجد ذلك النشاط والتوقد الذهني الذى اعار بعض ازمان التاريخ مجدا لايبلى وسناء لايمحى . وما دام الناس يتحاشون الخوض في المباحث التي لها من الخطورة مايوقد جذوة الحماسة في الصدور ، فلن تهب الخواطر من رقدتها ، ولن تثور العقول من قرارها ، ولن ينبعث في القلوب ذلك الدافع الذى يرفع الفرد من عرض الناس الى مايقارب منزلة المفكر العظيم .

الشطر الثاني — من الحجة : لننظر الآن في الشطر الثاني من حجتنا فلا نفترض الكذب في شيء من العقائد الشائعة والآراء المقبولة ، بل نعتبرها جميعا موافقة للصواب ثم نبحث في كيفية اعتقاد الناس اياها اذا لم يكن باب الفحص في صدقها مفتوحا ومجال المناقشة في صحتها مفسوحا .

غير خاف انه اذا كان الانسان شديد التمسك برأى ، فمن اصعب الامور على نفسه الاعتراف باحتمال فساد هذا الرأى ، ولكن جدير به أن لايجد مثل هذه الصعوبة في الاعتراف بان رأيه هذا مهما كان مطابقا للحق ، لن يخرج عن كونه عقيدة متينة ، ولن يصير حقيقة فعالة مؤثرة مالم يكثر من تعريضه للمناقشة الحادة والجدال المستمر ، غير هياب ولا وجل . ولقد كان هذا نصيب جل ماينشأ في الوجود من المذاهب الخلقية والعقائد الدينية ، ففي اول امرها تكون المذاهب والعقائد مفعمة بالمعاني الجليلة ، ممتلئة بالحياة القوية ، في عيون منشئيها واتباع منشئيها ، ثم لا تزال معانيها محافظة على مالها من القوة والوضوع ، بل ربما زادت جلاء وتضاعفت نفوذا مادام النزاع مستمرا لاعلاء كلمتها على سائر المذاهب او العقائد ، حتى يفضي بها الامر اما الى احراز الغلبة ، فتحل بمنزلة الرأى العام ، واما الى الكف عن التقدم ، فتكتفي بما احرزته وتمتنع عن النمو والانتشار ومتى تم احد هذين الامرين ، تفتر حدة المناقشة ثم تأخذ في التلاشي على التدريج ، واذ ذاك يكون المبدأ

قد احتل مكانه المقرر في عالم الآراء فيصبح المؤمنون به وكلهم قد تلقاء من طريق الوراثة لا من سبيل الاقتناع ، ويصير التحول من عقيدة الى اخرى من غريب الحوادث ونادرها ، فلايمر بالخواطر ولا يعرض بالاذهان . ثم بدلا من ان يظل اصحاب العقيدة كما كانوا في اول الامر وهم على اتم يقظة واكمل استعداد لتفنيد مطاعن الطاعنين ، او لنشر لواء دعوتهم لجميع الناس ، نراهم يخلدون الى السكينة فيصمون آذانهم كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، عن سماع المطاعن في دعوتهم ، ويريحون مخالفيهم من سماع الادلة المؤيدة لعقيدتهم ، حينئذ يبتدىء عادة تاريخ انحطاط العقيدة واضمحلال قوتها الحيوية ، وكثيرا مانسمع اليوم اساتذة العقائد على اختلافها يصفون مايكابدون من شديد العناء لتثبيت الحقائق في اذهان الناس بصورة جلية مؤثرة تنفذ في مشاعرهم ، وتهيمن على اخلاقهم .

ولكن مثل هذا الشكوى لاتسمع قط مادامت العقيدة لاتزال تجاهد في سبيل البقاء اذ تجد حتى الضعاف من المجاهدين ملمين وشاعرين بالمبدأ الذى يناضلون عنه وبأوجه الخلاف بينه وبين سائر المبادىء ، وقلما تعدم العقيدة في ذلك العهد كثيرا ممن قد احاطوا باصولها وقواعدها من جميع الوجوه ، وتأملوها من كل النواحي ، وانعموا النظر فيما بين اجزائها المختلفة من اسباب الارتباط ، وشعروا بكل ماينبغي ان تحدثه من الوقع والتأثير في اخلاق المتشبع بمبادئها والمتشرب لمعانيها . ولكن متى اصبحت العقيدة تقليدا وراثيا وصار تلقيها عملا سلبيا لا ايجابيا ، ولم يعد هناك دافع يحفز الناس الى اعمال القريحة واقتداح الروية فيما تثيره من المشاكل ، فانهم يجنحون على التدريج ، اما الى نسيانها برمتها ماعدا اوضاعها وصيغتها ، واما الى الاكتفاء بالموافقة عليها موافقة عمياء جملاء ، كأن التسليم بها من غير مناقشة ولا ارتياب يغني عن وجوب ادراكها بحس الضمير وعن التحقق من صحتها بالتجربة والاختبار .

ثم لاينفك هذا شأنها حتى يتم الانفصال بينها وبين قلوب اهلها ، وحينئذ تظهر تلك الاحوال التي قد بلغت من الكثرة في هذا العصر مبلغا هائلا ، فترى العقيدة قد اطبقت على عقل صاحبها كأنها غلاف صفيق ، وغشاء وقاح يدفع سائر المؤثرات الاجنبية عن الاتصال بمدركاته العالية وملكاته السامية ، فكل نفوذها ينحصر يومئذ في منع غيرها من العقائد الجديدة الممتلئة حياة وقسوة دون الاتصال به والتأثير فيه ، ثم تراها في الوقت عينه لاتؤدى الى العقل او القلب شيئا من النور او الخير ، وانما تقف عليهما كالديدبان كيما يقضيا العمر وهما خاليان خاويان .

ولعل كل ماقيل في هذا المقام ينطبق بوجه عام على سائر العقائد والآراء المتوارثة جيلا عن جيل وخلفا عن خلف سواء اكانت متعلقة بالامور الدنيوية والمعاشية او بالمسائل الدينية والادبية . فجميع اللغات والآداب مملوءة حكما وامثالا عن الحياة ، سواء من حيث ماهيتها وحقيقتها او من حيث كيفية السلوك فيها . وقد سارت هذه الحكم والامثال بين الناس ، واصبحت تعتبر من البداءة المقررة فهم لاينفكون من التمثل بها او من سماعها مع تصديقها . ولكن اكثر الناس لايدركون معانيها لا ول

مرة الا عندما تعلمهم اياها التجارب ، وهي في اغلب الاحيان معلم غليظ الكبد فظ الطباع • الا ترى كم يصاب الانسان بما لا ينتظر من وقوع بلاء او خيبة رجاء ، فبينما هو يتوجع من لذة الالم ، وحرقة المصاب اذ يخطر بباله بعض الحكم او الامثال ، التي مازال يسمعها طول عمره ، ويكررها على لسانه مدى حياته • فيتبين له اذ ذاك انه لو وفق الى ادراك معناها في سابق الاوان كما هو يدركها الآن لابصر سوء العاقبة وافلت من شرك البلاء ، نحن لا ننكر ان تقصير الناس في ادراك مايدور على السنتهم من الحكم والامثال يرجع ايضا الى اسباب اخرى خلاف عدم المناقشة ، فان كثيرا من الحقائق لا يمكن ان تتجلي معانيها للذهن في اكمل مظهر الا بمعونة التجربة وبفضل الاختبار ، ولكن الانسان خليق بان يكون فهمه حتى لهذا النوع من الحقائق اشد وضوحا وتأثره بما يفهم منها ابلغ نفوذا لو تعود سماع الذود عنها والطعن فيها من السنة الذين قد فقهوا اسرارها وادركوا معانيها ، ومن الامور الثابتة ان نزوع الناس الى اهمال التفكير في الامر حتى يصبح غير قابل للشك هو السبب في نصف مايرتكبون من الاغلاط ، ولقد احسن بعض الكتاب المعاصرين ماجاء في قولهم ان الرأى الثابت المستقر عرضة للاستغراق في سبات عميق •

وعلى هذا اذا لم تطلق للناس الحرية في التعبير عن الآراء المؤيدة للديموقراطية والارستقراطية وللملكية الخاصة وللملكية العامة ، وللتعاون والتناقش ، وللتنعم والتزهد ، وللاشتراكية والفرديسة ، وللحرية والتقييد ، ولسائر المتناقضات في هذه الحياة ، واذا لم يرخص للناس في التعبير عن هذه الآراء بحرية متساوية ، وفي تأييدها والدفاع عنها بهمة متكافئة ومقدرة متعادلة ، كان من المتعذر ان ينال كلا العنصرين حظه الواجب من النفوذ • واصبح من المؤكد ان يقع بينهما اختلال في التوازن ، فترجح احدى الكفتين ، وترتفع الكفة الاخرى ، وعلى هذا فان الاهتداء الى الحقيقة في جل المسائل الحيوية الخطيرة انما يكون بالتوفيق بين آراء متناقضة وغايات متنافرة ، وقلما يوجد عقل واحد له من سعة الادراك وحب الانصاف مايمكنه من التوفيق بين تلك المتناقضات توفيقا عادلا دقيقا ، وانما يهتدى الناس الى الحقيقة بفضل الصراع القائم بين خصوم يناضلون تحت رايات متعددة ، ويدافعون عن مبادىء متنافية • واذا كان احد الرأيين المتعارضين في بعض المسائل احق من الآخر بالتسامح واولى بالمساعدة والتأييد ، فالاحق بلا نزاع هو رأى الاقلية ، لانه يمثل المصالح المهملة والمرافق التي يخشى ان لا تستوفي نصيبها من العناية وحقها من الرعاية •

ان اختلاف الآراء هو السبيل الوحيد لتنوير كل ناحية من الصواب وايضاح كل وجه من الحقيقة مادام العقل البشرى على حالته الراهنة • فكلما وجد من يخالف الاجماع ولو كان الاجماع على الصواب ، كان من المرجح دائما ان يكون عند هذا المخالف من الاقوال مايستحق الاصغاء فلو نحن الزمناه السكوت لاصاب الحقيقة بعض الخسران •

ان اطلاق المناقشة ليس دواء حاسما لآفات التشيع .

ولسنا ندعي ان فتح باب الحرية على مصراعيه للتعبير عن جميع الآراء يؤدي الى حسم سيئات التحزب وآفات التشيع في المباحث الدينية او الدنيوية ، اذ من المؤكد انه متى رسخت احدى الحقائق في رأس امرئ من اهل النظر القصير والاذهان الضيقة لم يسعه الا المبالغة في تقديرها وتأييدها بل تنفيذها ، كأنما ليس هنالك البتة حقيقة سواها ، او كأنما ليس هنالك على الاقل حقيقة تحدد حكمها وتقيد معناها . لذلك فان اطلاق حرية المناقشة ليس علاجا شافيا لداء التشيع ، بل هو مما يزيد الشر وبالا ويجعل الداء عضالا ، ويبعث المتجادلين على مقابلة الحقائق التي سهوا عنها وكان الواجب ان ينتبهوا اليها بابشع الرفض واشنع الانكار . لانهم يعدون معلنيها خصوما لهم واضدادا . اذن فاين يقع التأثير الصالح والفائدة المرجوة من حرية المناقشة وتصادم الآراء ؟ ان هذا التأثير لا يظهر على الخصوم المتهيجي الاعصاب ، ولكن على الشهود الساكني الجوارح — الواقفين موقف الحياد . فالخطر الداهم والشر المتفاقم ليس في احتدام النزاع بين شطرى الصواب انما هو في اعلان نصف الحقيقة واسدال القناع على نصفها الآخر . وما دام الناس يضطرون الى سماع كلا الطرفين ، والموازنة بين اقوال كلا الخصمين ، فمجال الرجاء رحيب ، والتوصل الى الحقيقة ممكن . ولكنهم متى اقتصروا على سماع احد الطرفين دون الآخر فهنالك يستحكم الخطأ ، ويتصلب الوهم ، وتتطرق المبالغة الى الصواب ، فينحرف عن حقيقته ، وينقطع عن انتاج ثمرته . ولما كانت — مقدرة الانصاف بين فريقين لاحدهما دون الآخر مدافع ونصير من اندر المواهب العقلية وجودا ، فعلى قدر مايكون هنالك من المدافعين عن كل وجه من وجوه الحقيقة ، وعلى قدر مايكون هنالك من المحامين عن كل رأى به ذرة من الصواب ، يكون التقرب الى الصدق متيسرا ، والتخلص الى الحق مستطاعا .

ان آراء البشر لا يحوى كل منها الا جزءا من الحقيقة .

بقي علينا ان نتكلم عن سبب آخر من تلك الاسباب الخطيرة التي تجعل اختلاف الآراء رحمة وبركة ، حتى يصل الانسان في سبيل التقدم العقلي الى منزلة هو الآن منها على بعد سحيق ومراحل شاسعة . قد اقتصرنا حتى الآن على اعتبار فرضين لا ثالث لهما ، فقلنا ان الرأى السائد اما ان يكون خطأ او صوابا ، واذن لابد من معارضة هذا الصواب بما يناقضه من الخطأ حتى يتمكن الذهن من الاحاطة بالحق احاطة تامة ، والشعور به شعورا عميقا ، غير ان هناك حالة ثالثة اكثر شيوعا واعظم انتشارا ، فقد يتفق ان يكون كل من هذين المذهبين المتعارضين ضاربا في الحقيقة بسهم ، وآخذا من الصدق بنصيب ، بدلا من ان يكون احدهما صوابا والآخر خطأ بحتا ، ولابد حينئذ من تكميل الرأى المقبول بالرأى المرفوض حتى يأتلف شمل الحقيقة ، ويلتئم شعب الصواب . اذ الواقع ان آراء الناس في المسائل التي لا يتناولها الحس تكون في الغالب صائبة ، ولكنها لا تشتمل الا نادرا ، او لا تشتمل ابدا على كل الصواب ، بل على جزء منه تارة يكون كبيرا وتارة يكون صغيرا ، وقد جسمته

المبالغة ، ونال منه التحريف ، وانفصل عن سائر الحقائق التي كان يجب ان يصطحبها وتقيد بها هذا من جهة الآراء المقبولة ، اما من جهة الآراء المرفوضة ، فالغالب انها تكون بعض هذه الحقائق التي اهملها الرأى المقبول ، ظلت مكتومة مقبورة ، فلما طال عليها الضغط ، حطمت اغلالها ومزقت عقالها ، وثارت ، اما مطالبة بالانضمام الى الحقيقة المستقرة في الرأى المقبول ، واما مجاهرة لهذا الرأى بالعداء ، ومكاشفة اياه بالمنابذة ، مدعية انها كل الصواب ، وما سواها باطل وبهتان ، وما زالت هذه الحال الاخيرة هي الاكثر وقوعا حتى الآن لان التطرف في العقل البشرى قاعدة مطردة والتوسط شذوذ نادر . فلابد ءان نرى جميع الثورات الفكرية تنحصر عادة في طلوع جانب من الصواب على اثر افول جانب آخر منه ، وان التقدم الذى كان ينبغي ان يزيد محصولنا من العلم وينمي ذخيرتنا من الحق يقتصر في اغلب الاحيان على احلال جزء ناقص من الصواب محل جزء آخر منه ، وانما يقع التحسن ويتم الاصلاح ، لان الجزء الجديد يكون اليق بمقتضيات الاحوال ، واوفق لمطالب الزمان من الجزء القديم .

ولما كانت الآراء السائدة لا تشتمل الا على جزء من الصواب حتى عندما تكون صحيحة الاساس فكل رأى يحتوى ولو على ذرة من البقية المهملة جدير بان يعتبر نفيس القدر ثمين القيمة مهما كان مقدار الخطأ الذى يشوبه ، والفساد الذى يخالطه ، وخليق بمن ينظر بعين العدل في شؤون الناس ان لا يمتعض اذا رأى الذين يلفتون انظارنا الى ماهو غائب من الحقيقة يغفلون هم انفسهم عما نبصر نحن منها . بل احرى به واولى ان يغتبط لهذا الأمر ، فانه مادام التطرف من شيمة الآراء المقبولة ، فالافضل ان يكون المدافعون عن الآراء المرفوضة من المتطرفين ايضا . اذ كانت هذه الطائفة اشد الناس نشاطا واذكاهم حماسا واقدرهم على لفت الانظار الابية وتوجيه الابصار العصية نحو الحقيقة الجزئية التي ينتصرون لها ويناضلون عنها كأنما هي الحقيقة الكلية .

تلخيص ماتقدم :

لقد تبينا الآن ان صلاح شؤون الناس من الوجهة العقلية ( وعلى ذلك يترتب صلاح شؤونهم من سائر الوجوه ) يقتضي اطلاق حرية الآراء وحرية التعبير عنها لاسباب اربعة متميزة تلخص فيما يأتي

اولا — اذا أخمد رأى ما فقد يكون هذا الرأى هو الصواب ومن ينكر احتمال ذلك فقد ادعى العصمة لنفسه .

ثانيا — اذا كان الرأى المراد اخماده مخالفا للصواب فقد يكون مشتملا على جزء من الحقيقة وهو مايقع بالفعل في اكثر الاحيان ، ولما كان الرأى السائد في اى مبحث ، قلما يشتمل على كل الحقيقة ، فلا سبيل الى احراز بقيتها الا اذا عورضت الآراء السائدة بالآراء المخالفة .

ثالثا — اذا فرضنا جدلا ان الرأى السائد موافق للصواب ، ويشتمل ايضا على كل الحقيقة ، كان من الضرورى اطلاق الحرية للمناقشة فيه مناقشة حادة غير فاترة ، فاذا لم تطلق هذه الحرية واذا لم تحصل تلك المناقشة نزل الرأى في اذهان معتقديه بمنزلة سوابق الاوهام ، فلا

تفهم اسبابه المعقولة ، ولا تدرك الحكمة منه والعلة فيه ، وليس الامر مقصورا على ذلك .

رابعا — يصبح معنى الرأى في خطر من التلاشي والزوال ، اومن الضعف والاضمحلال ، حتى يفقد تأثيره المهيمن على الاخلاق ، ويعدم نفوذه المسيطر على الطباع ، وعند ذلك تصير العقيدة مجرد الفاظ فارغة وعبارات جوفاء ، لا تؤدى الى صاحبها شيئا من الخير والنفع ، ولكنها تملأ فراغ ذهنه وتشغل ثرى قلبه فتمنع نمو اى عقيدة صادقة مثمرة تمليها عليه الروية او توحيها اليه الخبرة .

كلمة في آداب المناقشة :

وجدير بنا قبل اختتام هذا المبحث ان نلقي نظرة الى مايراه بعضهم من عدم جواز الترخيص في حرية التعبير عن الآراء كافة الا على شرط الاعتدال في لهجة المجادلة ، والتزام حدود الادب في المناظرة . فاول مايلاحظ في هذا الصدد انه يتعذر الاهتداء الى تعيين تلك الحدود المزعومة لانه اذا كان الرائد في تعيينها استياء الخصم المطعون في رأيه فالاختبار يدل على ان هذا الاستياء واقع لا محالة كلما كان الطعن قويا والنقد مؤثرا ، وان اصحاب الآراء حكما وجدوا خصما شديدا في مهاجمتهم حريصا على تفنيد آرائهم ، ثقيل الوطأة في احراجهم وارهاقهم ، لم يلبثوا ان يصفوه بالعنف واللدد ، والخروج عن حدود الاعتدال والادب ، بيد ان هذا الاعتراض ، على خطورة شأنه من الوجهة العملية ، يتضاءل في جانب اعتراض آخر من الوجهة النظرية . فمما لا نزاع فيه ان الطريقة التي تتبع في تقرير اى رأى ، حتى لو كان صوابا ، قد تكون ذميمة مستهجنة ، وقد تستوجب شديد اللوم ، وصارم التأنيب . ولكن مما لا نزاع فيه ايضا ان اهم السقطات من هذا القبيل قلما تتوافر فيها دلائل الاثبات ، وقلما توقع صاحبها تحت طائلة العقاب ، مالم يعترف هو بسوء نيته وذلك مالا يقع الا في نوادر الصدف . وانت تعلم ان شر مايقترف من هذه السقطات ، التمويه والسفسطة واخفاء الحقائق او البراهين ، وتنكير معالم القضايا وتشويه آراء الخصوم ونحن مع ذلك لا نزال نرى كل هذه السقطات تصدر في افحش مظاهرها وانكر صورها من اشخاص يأتونها عن اطيب نية واحسن قصد ، فضلا عن انهم ليسوا من المعروفين بالتقصير او الجهل ولا ممن يستحقون هذا الوصف اذا صرفنا النظر عن تلك الهفوات ، حتى لقلما يتيسر من الادلة مايكفي لوصم هفواتهم بوصمة الاجرام الادبي ، فضلا عن تعريضهم بسببها للعقاب القانوني .

اما فيما يختص بما يقع في المجادلات من ضروب التهاتر كالتهكم والقذع والتعرض للشخصيات وما شاكل ذلك فنحن نقابل بالترحيب كل سعي يراد به تهجين هذه الاساليب والحط منها والازدراء بها لو كان اصحاب هذه المساعي يقصدون تعميم الاستهجان على كلا الطرفين ونزع تلك الاسلحة من ايدى كلا الفريقين ، ولكن غايتهم تحريم استعمالها في الطعن على الآراء السائدة ، اما استعمالها في الطعن على الآراء المخالفة فامر هو في عرفهم جائز مشروع ، ليس فيه مايدعو الى الانكار والاستنكار بل هو جدير ان ينطق الالسنة بالثناء المستطاب على صاحبه لفرط غيرته على الصواب وصدق غضبه

للحق • على انه مهما يكن في استعمال هذه الاسلحة من الضرر ، فأشده وانكاه انما يكون عند الطعن بها في آراء الفريق اصحاب الآراء السائدة ، وشر مايرتكب من هذا القبيل وصم الخصم الذي يخالفك في الرأي بفساد الاخلاق وخبث الطوية • واصحاب الآراء المنبوذة هم المعرضون بنوع خاص لهذه السبة ، لانهم في العادة قليلو العدد عديمو النفوذ ضعيفو الجاه وليس بين الناس على الاطلاق من يهتم بانصافهم ، ويبالي باخذ الحق لهم • ثم هم بطبيعة الحال عاجزون عن استعمال هذا السلاح في الطعن على خصومهم ، لانهم لا يأمنون على انفسهم اذا استعملوه ، ولانهم على فرض استعماله لا يجنون منه ادنى فائدة ، بل هو يرتد في نحورهم وينقلب على رقابهم • اذ الواقع ان الآراء المخالفة لعرف الجمهور لا تستطيع استرعاء الآذان واستهواء الالباب الا بفرط الاعتدال في اللهجة وشدة التوقي في العبارة ، واجتناب كل مالا داعي له من ضروب الاساءة وصنوف الاعتداء • فاذا حاد صاحب الآراء المخالفة عن هذا السبيل ، ولو قيد انملة ، خسر لا محالة شيئا من نفوذه ، واضاع جانبا من تأثيره ، ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة لاصحاب الآراء السائدة ، فانهم لا يخسرون شيئا من نفوذهم مهما افرطوا في الطعن على خصومهم ، واجحفوا في التحامل على اقرانهم ، بل ذلك يزيدهم قوة وسلطانا ، لانه يخوف الناس من الاعتراف بغير العقائد السائدة ، ويمنعهم من الاستماع لغير الآراء السارية • فينبغي اذن لصالح الحق والانصاف ان يكون تحريم الثلب على انصار الآراء السائدة اهم واوجب من تحريمه على دعاة الآراء المخالفة وبذلك نكون قد هيأنا الجو لتلاقي مايظن انه حق وما يعتقد انه باطل في ميدان واحـــــــــــد • ولكن من الواضح الجلي انه ليس في هذا الباب موضع لتدخل القانون وتعرض السلطة ، وانما هي مسألة يرجع الفصل فيها الى الرأي العام فنحن حريون ان نصدر حكمنا في كل حالة بناء على مايلابسها من الظروف ، وما يحيطها من القرائن فننحي بالتقريع واللائمة على كل من يتم اسلوب دعوته عن شيء من النفاق او الخبث او التعصب او التحامل ، بصرف النظر عن المذهب الذي يناضل عنه ، ويغض الطرف عن الفريق الذي ينحاز اليه ثم نغدق الثناء الجميل على كل من يتروى في اقوال خصمه ، ويخلص في بيان آراء قرنه ، فلا يدخل عليها بالمبالغة شيئا من النقص ، ولا يحذف منها مايكون او مايراه مؤيدا لها ، وكل ذلك بقطع النظر عن المذهب الذي ينتصر له •

تلك هي اذن آداب المناقشة على حقيقتها ، ولئن رأينا كثيرا من اهل الجدال يخرقـــون سياجها ، فانه ليسرنا القول بان الذين يحرصون على رعاية زمامها كثيرون ، وان الذين يحاولـــون الجري على احكامها اجم واكثر •

---------

-----

## — (( الخاتمـــــــة )) —

### حـــرية الفكـــــــر وقيمتهـــا

ان معظم الناس الذين شبوا في جو دولة حديثة يرمقون الحرية بعين المحلف في كفاحه المتمادى ضد السلطة التحكمية الملزمة ، ولا يكادون يتصورون امكان الدفاع عن تلك السياسة الباغية الجموح التي توسلت بها المجامع والحكومات واصرت عليها لاخماد الافكار الجديدة وازهاق حرية التفكير ، ولقد تبدو الصورة التي نراها في العصور القديمة كما لو كانت تمثل حربا بين النور والظلام وانا لننادى بان الذى صك اطراف هذه المؤامرة المشؤومة على الرقي البشرى هما : السلطان المستبد ، والتعصب ، واننا لنلتفت الى الماضي بقلوب فزعة نتلفت الى الكوارث التي عاناها كثير من ابطال حرية الفكر على يد كل اعمى حقود من ذوى السلطان .

ولكن انصار الضغط والاكراه لن يعدموا حجة قد تصادف عند بعض الناس نصيبا من القبول لنأخذ مثلاً اضيق نظرة الى الموضوع وهي سلطات الجماعة المشروعة على اعضائها الافراد ، ولنعرض امامنا قول ميل ، ان المحافظة على الذات هي العذر الوحيد الذى يرخص للفرد او للمجتمع التدخل في حرية ارادة الانسان . وان هذا التدخل او الالزام في حرية الفرد مشروط بمنع الاذى عن غيره من الناس . هذا هو الحد الادنى لما تدعيه الحكومات لنفسها . ومن المسلم به انه من واجب الدولة فضلا عن كونه من حقها ان تمنع الاذى عن افرادها ، هذا هو سبب وجودها . وهنا قد لا يرى اى سبب آخر خاص او مجرد يستثني حرية التفكير من حرية الارادة ويمنحها امتيازات خاصة او سبب يقول لماذا تبسط الحكومة يدها لحماية الناس من الافعال الارادية ، ثم تغل يدها ولو اقتنعت بان الخطر يهددها على (لسان) احد افرادها .. ان الحكومة لها ان تقدر الخطر وقد يكون تقديرها خطأ ، ولكن اليس من حقها الواضح ان تتدخل اذا استوثقت ان الخطر واقع لا محالة .. ؟

ان هذه الحجة تصلح دفاعا عن اضطهاد الحكومات القديمة والحديثة لحرية الفكر . يمكن ان يدافع بها عن التفتيش ، وعن الرقابة على المطبوعات ، وعن قوانين العيب في ذات الله ، وعن التدابير التحكمية القسرية الاخرى . ويقال انها لو بولغ بتطبيقها او اسيء الحكم بها فان المقصود في الواقع كان حماية المجتمع من امور كان يعتقد المشرع مخلصا انها مضرة ضررا بليغا ، وكان تطبيق القانون اذن مجرد عمل يمليه الواجب ، ومهما بلغت قيمة هذا الاعتذار فانه لا ينطبق على الاعمال التي ارتكبت لمصلحة الضحايا ، كما يزعمون اى تعذيبهم في الدنيا لضمان الخلاص لهم في الآخرة .

اننا الآن نستنكر كل هذه التدابير التحكمية ولانسمح للدولة بحق التدخل في حريـــة التعبيرعن الافكار ، وقد بلغ مبدأ الحرية من الرسوخ في اذهاننا الى المدى الذى لا يسهل علينــا فيه ان نجد اى عذر لا سلافنا المخدوعين في اتخاذهم تلك الوسائل القمعية ، فكيف نبرر هـــذا المبدأ او نثبته ؟ انه لا يقوم على اساس نظرى مجرد ولا على اى سبب مستقل عن المجتمع نفسه ، بل انه يقوم اولا وآخرا على اعتبارات المنفعة .

لقد رأينا كيف اوضح سقراط قيمة حرية المناقشة من الوجهة الاجتماعية ، وهي لا بد منها لتقدم المعرفة كما يقول ( ملتون ) ولكن الحجة التي كانت شائعة ايام ان كان الكفاح على اشده لكســب قضية الحرية التي كسبت فعلا ، مع انه من الظلم معاقبة انسان على افكار يؤمن بها ايمانا صــادقا افكار لا يملك الا ان يؤمن بها مادام الايمان خارجا عن سلطان الارادة . كانت تلك الحجة قائمة بعبارة اخرى على ان الخطأ ليس جريمة ، وبذلك يكون العقاب عليها ظالما كيفما كان الامر فان هذه الحجة غير صالحة للدفاع عن حرية المناقشة ، فان صاحب فكرة المنع قد يجيب اننا معك في انه من الظلم ان يعاقب انسان على معتقدات شخصية ضــالة ، ولكن ليس من الظلم ان يمنع نشر امثال تلك المعتقدات ، واذا اقتنعنا بانها مؤذية ، انه من العدل ان يعاقب لا على الايمان بها ، وانما على نشرها واذاعتها .

والواقع ان كلمة عادل تضللنا حينما نبحث تلك المبادئ ، فان كل الفضائل قائمة على التجر الاجتماعية او العضوية ، ولا يستثنى من ذلك العدل ، والعدالة تدل على طائفة من القواعد او ـــ المبادئ التي ثبت بالتجربة ان المنفعة الاجتماعية تبلغ بها حدها الاقصى والتي اعترف الناس بما لها من الاهمية ماينسخ جميع الاعتبارات الوقتية . والمقياس الوحيد للعدالة هو المنفعة الاجتماعية وبهذا يكون من الباطل ان تقول لحكومة من الحكومات انها تتصرف تصرفا ظالما حين يقهر الفكر ، الا اذا وضح ان مبدأ حرية الفكر قد بلغ من الاثر العظيم في تحقيق المنفعة الاجتماعية الحد الذى يجعل كل اعتبار غيره مهملا . لقد كان سقراط صائب الغريزة حينما اهتدى الى ان الحرية لا بـــد منها للمجتمع .

ان هذه الحقائق هي حصون العلم ، وهنا نعود لنقول انه من العسير ان نرى ماذا يستطيع ان يوقف تقدم المعرفة الحثيث في المستقبل ، لقد كان هذا التقدم يعتمد على بعض الافراد في العا القديم ولكنه اليوم تنهض به امم باجمعها .

وانك لترى اليوم شعور الاعتقاد بمكانة العلم اكثر مما كنت تراه في بلاد اليونان وربما كان مــ يمليه الواقع من ان تقدم الحضارة المادية يعتمد ويتوقف على العلم ضمانا عمليا على ان البحث العا لن يتوقف يوما على حين بغتة . والواقع ان العلم قد اصبح اليوم مثل الدين نظاما اجتماعيا ثابـــ الاركان .

ان العلم يحتل اليوم مكانا اكثر حصانة مما كان عليه ايام تحكم اللاهوت ، لانه يملك اليوم حشدا من الحقائق الثابتة الناطقة عن طبيعة الكون ، ولكن العلم اذا بدا ناعما بالطمأنينة فان هنالك احتمالا ماثلا ، بان بعض الامم التي تنزل الروح العلمية منزلا مجيدا عندها ، قد تضع مع ذلك ، القيود على كل تفكير يتصل بالمسائل الاجتماعية والسياسية والدينية • ان بعض الدول الاوربية عندها من رجال العلم من هم من المرتبة العليا السامية • ولكن عندها ايضا رقابة على الافكار ، استطارت شهرتها ، وليس من المستبعد على اى حال ان يعود الضغط والاكراه الى بلاد تتمتع اليوم بالحرية ، فقد تقوم فيها ثورة اجتماعية يقودها اناس متعصبون لبعض المبادئ (كرجال الثورة الفرنسية ) ويصممون على ان يفرضوا عقيدتهم ، لو ان هذا حدث لعاد الاكراه حتما الى مكانته الاولى • ومع هذا فانه اذا كان من السخف ان ننكر امكان حدوث محاولات في المستقبل للعودة القهقرى ، فانه من الواقع ان الحرية اليوم تحتل مكانا اكثر امانا مما كانت تحتله عند الرومان • اذ ان الناس لم يقدروا حينئذ قيمة حرية الفكر في المجتمع • ولكننا الآن بعد ذلك الصراع الطويل الذى كان محتوما لتثبيت اركان الحرية نرى الناس يدركون قيمتها ادراكا واعيا ، ولربما كان هذا الاعتقاد من القوة بحيث يقاوم مايحاك للحرية في المستقبل من مؤامرات • وانه ليجدر بنا في الوقت نفسه الا ندع فرصة تمر دون ان ندخل في اذهان الشباب ان حرية الفكر هي اساس التقدم البشري • ولقد يخشى الا يتحقق ذلك للشباب قبل مرور زمن طويل ، فان مناهج تعليمنا الاولى قائمة على العقل والرواية ، نعم ان الاطفال ينتصحون احيانا بان يعتمدوا على انفسهم في التفكير ، ولكن الاب او المعلم الذى يقوم بهذه النصيحة الغالية واثق من ان الطفل سيصل تفكيره الى مثل النتائج التي يرغبها اساتذته وابواه • فانه سيستنتج امورا ومبادئ لقنها له النقل والرواية ، اما اذا اتخذ تفكير الطفل لنفسه هيئة الشك في تلك المبادئ الدينية او الخلقية ، فان ابوية واساتذته سيسخطون ويثبطونه عن ذلك (اللهم الا اذا كانوا اناسا من نوع نادر ممتاز ) ولا ريب في ان الاطفال الذين يتمادون مع حرية الفكر اطفال نابهون • على حظ عظيم ، ولعل اول وصية مأمولة ينبغي ان تقال في هذا المقام هي هذه الوصية ((لاتثق ثقة عمياء بما يقوله ابواك )) ، ولقد يجدر ان يكون من اغراض التعليم ان يدرك الطفل ، حينما يبلغ عمرا يؤهله للفهم ، متى يكون من السداد ومتى يكون من غير السداد ان يصدق ماتسمعه اذناه •

تمــــــــــت

## ـ (( مصادر البحث )) ـ

١ ـ كتاب الحريـــة — تأليف جون ستيوارت ميل — تعريب طه السباعي باشا

٢ ـ حرية الفكـــر — تأليف ج • بيـــوري — تعريب محمد عبد العزيز اسحق

٣ ـ حقـوق الانسان — تأليف الامم المتحـــدة

٤ ـ روح الاجتمـاع — تأليف الدكتور جوستاف لوبون — ترجمة احمد فتحي زغلول

٥ ـ الحقوق الاساسية — تأليف الدكتور فؤاد شباط

٦ ـ مبادىء الحقوق العامة — تأليف الدكتور فؤاد شباط